www.kassioun.org

1084

الاثنين 22 آب 2022

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

ما الذي ستعنيه عودة العلاقات السورية- التركية؟ [06]

الافتتاحية

لماذا التسارع الهائل في إعدام الدعم؟

بدأت تتسارع عمليات تخفيض الدعم باتجاه رفعه مع الخطة الخمسية العاشرة، أي منذ عام 2005 مع التبني الرسمي لما سمي «اقتصاد السوق الاجتماعي»، والذي كان واضحاً منذ بدايته أنه مرسوم على خارطة توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، واللذين يملكان وصفة واحدة لكل «دول الأطراف»، تقوم على الأجور المنخفضة والإنتاج الضعيف الذي يعزز الهيمنة الغربية ويعزز هجرة العقول والكوادر.

استمر تنفيذ الرسمة نفسها بشكل ثابت رغم كل المتغيرات ورغم الأزمة ورغم العقوبات الغربية، وأصبحت الأزمة نفسها ذريعة لتسريع التنفيذ، رغم أنّ الأزمة بالذات كانت فرصة تاريخية للخروج من التبعية الاقتصادية للغرب، عبر فتح الأبواب بشكل حقيقي مع الدول الصاعدة. ولكن هذا لم يتم لأنّ مصالح الفاسدين والناهبين والمتسلطين مرتبطة عضوياً بالغرب، وظهر أنها الأقوى والأكثر سيطرة.

وإذا كان هذا كلّه مفهوماً، فإنّ ما يحتاج تفسيراً هو التسارع الرهيب في عمليات رفع الدعم وإنهائه التي جرت خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة، إلى الحد الذي بات معه خبر رفع الدعم أو تخفيضه عن هذه أو تلك من الخدمات والقطاعات، خبراً شبه يومي.

إذا كان رفع الدعم أو تخفيضه في مسائل كبرى مثل المحروقات، يجري تبريره عادة بعجز الموازنة وبـ«الوفر» المفترض الذي يمكن أن يتحقق، فإنّ الإجراءات شبه اليومية في عمليات رفع الدعم خلال الشهرين الأخيرين خاصة، لا يمكن تفسيرها إطلاقاً من وجهة النظر هذه؛ فـ«الوفر» المفترض هزيلٌ وبلا معنى من وجهة نظر مالية واقتصادية... ولذا فإنه ليس كذلك من وجه نظرٍ سياسية!

التفسير الوحيد الممكن لهذه العمليات غير القابلة للتبرير حتى من وجهة النظر «الليبرالية»، هو أنّ حملة إعدام الدعم هي تجهيزٌ للمرحلة القادمة، وأنّ الجدول الزمني ضيقٌ وقصير ويستوجب شراسة كبرى في إنهاء الدعم تقتله كلياً، ضمن فترة قصيرة قادمة.

بكلامٍ أوضح، فإنّ من يقودون الحملة يجهزون الظروف على أساس قناعتهم بأنّ تغييراً كبيراً قادماً، هو في جوهره تطبيق الحل السياسي. وهم لذلك يسعون لإحداث أكبر قدرٍ من التدمير في بنية الاقتصاد السوري لتهيئة الظروف بحيث يعودون من الشباك الاقتصادي في مرحلة لاحقة.

وربما أبعد من ذلك، فإنّ المرتبطين عضوياً بالغرب، ينفذون مهمتهم الأخيرة ما قبل الحل السياسي، وهي «التنازل» عن الهيمنة الغربية الاقتصادية على سورية، ولكن على أن تكون مدمرة تدميراً شاملاً يتحول إلى عبءٍ على خصوم الغرب، وبطبيعة الحال إلى عبءٍ على الشعب السوري نفسه...

ولكن كما يقال، ربّ ضارة نافعة؛ فسياسة الدعم بشكلها القائم، هي بجوهرها المكمل لسياسة الأجور الضعيفة والمنهوبة وغير الحقيقية، وهي كذلك أداة تحكم وهيمنة وفساد. وانتهاء هذه السياسة يعيد وضع التناقض بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح على سكة الحل الحقيقي باتجاه بناء اقتصاد ذي إنتاجية حقيقية وأجور حقيقية تبدأ درجتها الأدنى من الحد الأدنى الحقيقي لمستوى المعيشة، وتصعد ضمن سلم الأجور، وهو الأمر الذي أقره للمرة الأولى الدستور الحالي، ولكنه لم يخرج من الورق إلى أرض الواقع.

قتل الدعم بهذا الشكل المتسارع، هو اعتراف بانتهاء أي دورٍ اجتماعي لمصلحة الناس تقوم به الدولة، وتعني انتهاء أي مبرر موضوعي لاستمرار الوضع الراهن، وتعني أيضاً أنّ الولادة الجديدة لسورية عبر القرار 2254، باتت أكثر قرباً وأكثر إلحاحاً...

شؤون عمالية

بين التأمينات والقضاء وصاحب العمل 04

شؤون اقتصادية

أوكرانيا وغزو رأس المال الغربي والاستفادة من الحرب 14

شؤون محلية

جامعة دمشق.. تجاوز صلاحيات أم عرقلة 16

شؤون عربية ودولية

هزيمة أوروبية في مالي فهل تكون فقط البداية؟ 15

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الحركة العمالية تنتفض.. هذا طريق الخلاص

الحركة العمّالية والنقابية عالمياً منقسمة بين اتجاهين، وهذا الانقسام نتاج توازن القوى الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت قوى رأس المال من مساعدته ودفعه نحو الأمام، ودعم ذاك الاتحاد المسمى الاتحاد الدولي للنقابات «الاتحاد الحر» وأحد داعميه الأساسيين هو «الهستدروت الإسرائيلي» من أجل قسم الحركة النقابية والعمالية وجعلها أكثر ضعفاً، وأقل قدرة في الدفاع عن حقوقها ومصالحها، الأمر الذي أدى إلى استمالة العديد من الاتحادات النقابية في منطقتنا وفي أوروبا، وهذا الأمر مكن قوى رأس المال من ضبط الحركة العمالية، وتحديد أشكال مقاومتها وحراكها من أجل حقوقها، وخاصةً عندما تكون المعركة من أجل زيادة الأجور، حيث تجري المساومات والاتفاقات التي تنتقص من حقوق العمال ومطالبهم.

تعمّق الاتجاه الليبرالي في الاقتصاد في منتصف السبعينات، حيث التمركز الأعلى للثروة وللنهب الواقع على الطبقة العاملة ليس في المراكز الإمبريالية فحسب، بل في الأطراف القريبة والبعيدة عن تلك المراكز، ومنها منطقتنا، وأدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في نسب البطالة في دول المركز الرأسمالي الإمبريالي والأطراف التي تأثرت بانفجار الأزمة الرأسمالية بكافة جوانبها المالية والإنتاجية، فقد انعكس ذلك على حقوق الطبقة العاملة في مستوى معيشتها ورفاهيتها «مرحلة الرفاه الاجتماعي» التي كانت تقدم لها كرشوة مؤقتة.

والسؤال المفترض: هل بقيت الطبقة العاملة أسيرة لتلك الموازين التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية؟

تمكنت الحركة العمالية من كسر وتحطيم الحواجز والمتاريس التي بنتها القوى الرأسمالية لمنع حراكها والدفاع عن حقوقها المختلفة، وكونت أدواتها التنظيمية التي تساعدها على المواجهة، ومنها: نقاباتها المستقلة التي تقود المواجهة السافرة، وخاصة مع تطورات جائحة كورونا وتعمق الأزمة العامة، التي جعلت العمال والعاملين بأجر أكثر بؤساً، وقربتهم من حافة الجوع بخطوات سريعة.

أخذت النقابات في المراكز الإمبريالية تنظم صفوفها وتستعيد دورها في معركتها التي قد تطول مع أعدائها الطبقيين، انطلاقاً من رؤيتها في تغير موازين القوى الدولي، وانفتاح الأفق أمام الحركة الشعبية، ومنها: الطبقة العاملة، وأصبحت الإضرابات المنظمة تسود كافة القطاعات الانتاجية والخدمية، ولا تقتصر على دولة بمفردها، وإنما أصبح هناك تنسيق بين الاتحادات العمالية في الإضرابات، وأصبح هناك دعم متبادل ونقل خبرات بين تلك الاتحادات العمالية، وهذا مؤشر مهم على استعادة الطبقة العاملة لدورها، ليس من أجل يوم عمل عادل، وأجر عادل.. بل من أجل كنس النظام الرأسمالي المسبب الرئيس لمعاناتها في سرقة منتوج عملها ومصادرة حقوقها السياسية والاقتصادية.

عوامل كثيرة سابقة تتداخل في جعل الحركة العمالية تبدو ساكنة، ولكن الواقع المتغير دولياً، وفي مستوى معيشتها وحقوقها الأخرى نحو الأسوأ، يجعلها كالمرجل الذي يغلي لتصل درجة غليانه حد الانفجار.

أسئلة بحاجة إلى إجابات

أصبحت قضية الأجور الشغل الشاغل لغالبية السوريين، وهناك مطالب من مختلف الفئات من عمال وموظفين ومحللين اقتصاديين ونقابيين بضرورة زيادة الرواتب عشرة أضعاف على الأقل، والكل يجمع أن الأجور الحالية هي السبب الرئيسي في تراجع قدرة الاقتصاد، خاصة مع ارتفاع سعر الصرف، وانخفاض قيمة العملة، والرفع المستمر لأسعار الطاقة، كل هذا أدى إلى مزيد من تراجع الليرة أمام الدولار، وبالتالي، فرض مزيدٍ من تآكل الأجور والرواتب، حتى بات راتب الموظف بسعر تنكة بنزين تكفي ليومين فقط.

■ أديب خالد

أمام هذا الواقع، تسد الحكومة آذانها عن مطالب رفع الأجور، متحججة بعدم وجود موارد كافية، وأنها تسعى حسب تصريحاتها لتحسين معيشة العمال من خلال زيادة متممات الرواتب والأجور من حوافز ومكافآت تعوض العمال، ولكن إذا كانت تلك الحوافز والمكافآت متعلقة بالإنتاج فالإنتاج اليوم بأدنى مستوياته، لنعود مرة أخرى إلى المربع الأول، وهو إصرار الحكومة على عدم زيادة الأجور وتهربها الدائم من هذه المطالب بمشاريع وهمية.

ومع أن الحكومة تجني المليارات من فرض شتى أنواع الضرائب على جميع فئات الشعب، ودون تقديم أية خدمات مقابل هذه الضرائب، فالسؤال الذي يطرح اليوم: أين تذهب هذه الأموال ولمصلحة من تجنى كل هذه الضرائب؟؟ ومع استمرار سياسة رفع الدعم الذي تقول عنه الحكومة أنه يوفر على خزينة الدولة مليارات، فما هو بديل الحكومة؟ وأين ستصرف هذه المليارات التي وفرت من خلال رفع الدعم؟ هل صُرفت في دعم المشاريع البنية التحتية؟ هل صرفت لتحسين واقع الكهرباء الذي وصلنا به إلى مرحلة التعتيم العام؟

ألا تكفي الحكومة اثني عشر عاماً من عمر الأزمة لإيجاد الحلول للمشاكل والأزمات الاقتصادية التي تواجهها البلاد؟ هل لدى الحكومة خطط وبرامج لتحسين الواقع الاقتصادي؟ ألا تكفي كل هذه السنين لإيجاد حل لوقف تدهور مستوى المعيشة على الأقل، وليس تحسينه، أم أننا نحتاج إلى قرن كامل لإيجاد الحلول؟ أم أن كل ما تفعله الحكومة هو التحجج بالعقوبات الدولية والأزمة لتبرر فشلها وفشل سياساتها الاقتصادية التي أدت إلى هجرة ملايين السوريين خارج البلاد بحثاً عن واقع وأجور أفضل، بعد انسداد الأمل في وجههم، خاصة الشباب وخريجو الجامعات الذين تعتبر خسارتهم خسارة لا تعوض.

هل المطلوب من الشعب السوري أن ينتظر المجتمع الدولي ويراهن على تبدل سياساته تجاه سورية ليرفع العقوبات عنه ليعيش؟ لماذا فرض علينا أن نكون مرتبطين بالغرب وهو يتحكم بمعيشتنا؟ وهو الذي لن يرفعها، وتاريخ البلدان التي تعرضت للعقوبات يشهد على ذلك، فهذه إيران وكوريا وكوبا تعاني من العقوبات منذ قرابة خمسين عاماً، ولم ترفع عنها العقوبات، ولم تنتظر تبدل مواقف الدول الغربية تجاه بلدانها، بل عملت على تجاوزها، وإيجاد بدائل حقيقية لشعوبها، وحافظت على الاستقرار الداخلي لبلادها.

إن تحسين الوضع الاقتصادي مرتبط بالحقيقة بالحل السياسي، فحل المشاكل الاقتصادية للشعب السوري موجود، وليس هناك مستحيل، ولكن مصالح قوى الفساد تمنع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد مقاوم للغرب وعقوباته، اقتصاد قائم على العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل ممانعة كاملة من جهاز الدولة لسياسة التوجه شرقاً، بسبب ارتباط قوى الفساد بمصالح القوى الغربية وبالعقوبات التي تجني من ورائها أرباحاً طائلة.

فمعركة الأجور معركة ليست شيئاً ثانوياً يمكن أن تُحل بمطالبات، أو طرح بحلول من خارج الصندوق، كما دعا البعض، أو ترجٍّ للحكومة، بل هي معركة وطنية بامتياز، وهي التي ستحدد شكل النظام الاقتصادي الذي يجب أن تكون عليه سورية، والذي سيخرجها من أزماتها الاقتصادية، والذي يجب أن تضغط باتجاهه جميع القوى الوطنية، ونقابات العمال، والعمال وجميع المتضررين من انهيار الأجور، والذين يشكلون نسبة 90% من السوريين.

معركة الأجور معركة ليست شيئاً ثانوياً يمكن أن تُحل بمطالبات أو طرح بحلول من خارج الصندوق كما دعا البعض أو ترجٍّ للحكومة بل هي معركة وطنية بامتياز وهي التي ستحدد شكل النظام الاقتصادي الذي يجب أن تكون عليه سورية

السلامة المهنية للعمال

الحق في العمل من أول الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية، فالعمل، وباعتباره حقّ لا بد لكل إنسان أن يتمتع بهذا الحق، وهو لا يقل أهمية عن الحق في التعليم، والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان، حيث جاء في المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

■ نبيك عكام

لكل شخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة.

لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساوٍ على العمل المتساوي.

لكل فرد يعمل، حق في مكافأة عادلة ومرضية، تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

لكل عامل حق إنشاء النقابات مع آخرين، والانضمام إليها من أجل حماية مصالحهم.

وبالتالي، يحق لكل عامل أن تتوفر له شروط عمل عادلة ومناسبة لقدراته وإمكانياته الفنية والتعليمية، غير أنه يوجد آلاف من العمال في البلاد يعملون في ظل شروط غير مناسبة غير عادلة، من حيث أجورهم، والتشريعات العمالية النافذة، وظروف وشروط عملهم، المهنية من ناحية الأمن الصناعي، والصحة والسلامة المهنية.

تُعرف الصحة والسلامة المهنية بأنها تلك القواعد والأسس التي تهدف إلى حماية العاملين من مختلف أنواع المخاطر المرتبطة بالعمل وظروفه وبيئته

تُعرف الصحة والسلامة المهنية، بأنها تلك القواعد والأسس التي تهدف إلى حماية العاملين من مختلف أنواع المخاطر المرتبطة بالعمل وظروفه وبيئته، وذلك من خلال معالجة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى هذه المخاطر التقنية والشخصية، بحيث يبقى العمال بصحة بدنية وعقلية سليمة ودائمة، ولا تقتصر متطلبات الصحة والسلامة المهنية في الحقيقة على بيئات العمل فقط، بل هي منظومة يمكن تطبيقها في كافة مناحي الحياة اليومية للإنسان.

ولكن مكان العمل يحتوي على أكبر مصدر من مصادر الخطر. ويبقى مفهوم الصحة والسلامة المهنية هو اتباع القواعد اللازمة للتقليل من وقوع أية حوادث ناتجة عن مصادر الخطورة، التي لا تخلو منها بيئة العمل، وبخاصة بيئة العمل الصناعية.

وقد حددت منظمة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولي أهداف الصحة المهنية في ما يأتي:

1- إلحاق العامل بالعمل الذي يتلاءم مع قدراته النفسية والبدنية، بحيث يتحقق الانسجام بين العمل والعامل.

2- حماية العامل في بيئة العمل من الأخطار الناجمة عن وجود عوامل تضر بصحته.

3- ضمان عدم حرمان العامل من أسباب الصحة بسبب ظروف عمله.

4- العمل على تحقيق أعلى درجات اللياقة الاجتماعية والنفسية والبدنية للعمال في كل مجالات العمل، والمحافظة عليها.

وقد بينت جميع الوقائع والأبحاث، أن الصحة الجيدة للعمال وسلامة أماكن العمل تعود بنتائج مالية أفضل على طرفي الإنتاج. كما تشير هذه الوقائع والأبحاث إلى أنه كلما طالت فترة المرض، كان احتمال عودة العمال إلى العمل أقل. وتنخفض فرصة العامل إلى النصف حتى يتمكن العامل من العودة بنجاح إلى عمله السابق. وتقع مسؤولية تحقيق وتنفيذ مهام الصحة والسلامة المهنية على أطراف الإنتاج الثلاثة مجتمعين: الحكومة، وأرباب العمل، والنقابات.

– فالحكومات يقع على عاتقها مسؤولية وضع التشريعات وسن القوانين التي تؤمن النظم اللازمة لمراقبة تنفيذ قواعد الصحة والسلامة المهنية، من خلال مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية.

– وعلى أرباب العمل تقع مسؤولية تنفيذ قواعد وشروط الصحة والسلامة المهنية، ووضعها في التنفيذ العملي، عبر تزويد العمال الذين يتعرضون للمخاطر بوسائل الوقاية الشخصية الضرورية والمناسبة لطبيعة الخطر الناجم عنه، لمنع حدوث المرض المهني وإصابات العمل. وكذلك أيضا توفير وسائل الوقاية العامة، وتأمين جو عمل مناسب وتحقيق بيئة اجتماعية وإنسانية.

– أما النقابات وممثلو العمال فتقع عليهم مسؤولية التوجيه وتوعية العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية، والمشاركة في لجان الصحة والسلامة المهنية في المنشآت، ومتابعة تطبيق هذه القواعد والنظم في المنشآت. والقيام بكل أشكال الاحتجاجات اللازمة بما فيها الإضراب لتحقيقها.

الطبقة العاملة

عمال أمازون إلى الإضراب

ألمانيا: في باد هيرسفيلد دعت نقابة العاملين– في قطاع الخدمات الألمانية– العمال في مركز توزيع شركة «أمازون» الأمريكية في مدينة باد هيرسفيلد إلى الإضراب. وقالت النقابة: «إن الإضراب الذي بدأ في ساعة مبكرة من صباح اليوم الجمعة التاسع عشر من الشهر الجاري، ومن المقرر أن يستمر حتى يوم السبت، من أجل مطالبة إدارة أمازون بزيادة الأجور، وأضافت النقابة في بيان لها: أن ارتفاع الأسعار يلقي بعبء ثقيل على كاهل العديد العاملين. وتحاول النقابة منذ سنوات فرض الاتفاق الجماعي للأجور الساري في قطاع البريد وتجارة التجزئة على شركة أمازون، في المقابل ما زالت أمازون ترفض الاتفاق الجماعي.

أمازون أيضاً

الولايات المتحدة: أعلن العاملون في شركة «أمازون» الإضراب عن العمل، في ولاية كاليفورنيا، مطالبين بتحسين الأجور وظروف العمل، ويطلق العمال الذين نظموا الإضراب على أنفسهم اسم «اتحاد عمال أمازون الداخليين»، وأكدوا أن أكثر من 150 عاملاً شاركوا في توقفهم المنسق عن العمل. وفي بيان لاتحاد عمال أمازون الداخليين، قال المنظمون: إنهم جمعوا أكثر من 800 توقيع على عريضة تطالب برفع معدل الأجر الأساسي في المنشأة إلى 22 دولاراً في الساعة، بدلا من 17 دولاراً. وأضافت المنظمة العمالية: إن سبب الإضراب ارتفاع الإيجار وتكلفة المعيشة في المنطقة، وقال المنظمون أيضاً: إن «ظروف العمل غير الآمنة» لا تزال قائمة في العديد من مناطق العمل، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة. وأضاف المنظمون في بيانهم: إن العمل في جو شديد الحرارة يبدو وكأنك تختنق.

فرنسا- عمال «الوطن» يعلقون الإضراب

قررت الجمعية العمومية لنقابة عمال، جريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، بالأغلبية، تعليق الإضراب لمدة شهر اعتباراً من اليوم الثلاثاء 16 آب الجاري. وفي بيان لعمال الصحيفة، أشاروا أنه «بعد نقاشات طويلة، قررت الجمعية العمومية للنقابة العمالية لعمال الوطن بالأغلبية تعليق الإضراب لمدة شهر اعتباراً من الثلاثاء 16 آب 2022»، مؤكدين: أنه إذا لم تتحقق مطالب عمال «الوطن» جميعهم، من أجورهم غير المدفوعة خلال الفترة المذكورة أعلاه، سوف يُستأنف الإضراب إلى أجل غير مسمى، اعتباراً من يوم الجمعة 16 أيلول المقبل. وأضافت الجمعية، أنه تم اتخاذ القرار لمنح إدارة الجريدة فرصة أخيرة لتلبية الطلب الرئيسي للعمال، وهو دفع الأجور غير المدفوعة منذ آذار 2022.

موريتانيا: عمال موريتل يودعون إشعاراً بإضراب جديد لمدة شهر

أودع عمال شركة موريتل إشعاراً بإضراب جديد عن العمل يستمر لمدة شهر، من أجل إيجاد حلول لمطالبهم. هذا وقد أفاد عمال الشركة، أن الإضراب سوف يبدأ من 1 أيلول القادم، ويستمر حتى 30 من الشهر نفسه. ويحتج العمال على «تلكؤ» إدارة الشركة في تنفيذ اتفاقيات سابقة وعريضة مطلبية أودعت لديها منذ بداية العام الجاري، مؤكدين على قبولهم الحوار، وعدم استعدادهم للتنازل. حيث ما زالت الشركة تماطل منذ سنوات، في إيجاد نظام داخلي وتشريع يضمن للعمال ويلبي أبسط حقوقهم. وأضاف العمال: إن الشركة لا تقوم بواجباتها تجاه البلاد والعمال. هذا وكان العمال قد دخلوا في إضراب عن العمل بدأ في 3 آب الجاري وما زال مستمراً.

إبليس اللعين لا يخرب بيتو بإيدو

من المعروف، أن الحد الأدنى للأجور والرواتب 92700 ليرة سورية لا غير في حين تحتاج الأسرة اليوم إلى ما يقارب مليوني ليرة سورية في الشهر، لتؤمن الحاجيات الأساسية فقط، من غذاء وصحة وتعليم وسكن، ولكي يتمكن أرباب العمل في القطاع الخاص من جذب وإقناع العمال لديهم يدفعون أضعاف الحد الأدنى 92700 ألف ليرة سورية، ولكن دون تثبيت هذا المبلغ على أساس الراتب المقطوع، وبالتالي، التهرب من دفع أية تعويضات أو مستحقات تقاعدية للعامل في نهاية خدمته لديهم.

■ مراسل قاسيون السويداء

«قاسيون» زارت إحدى كسارات الحجر الصناعي في محافظة السويداء للوقوف على آراء ومطالب العمال في هذا الموضوع، في مواقع عملهم، وكان لها اللقاءات التالية:

غالب معلم منشار خماسي لقص الحجر البازلتي، قال: أعمل منذ عشر سنوات في هذه الكسارة وراتبي المقطوع على الفيش 93 ألف ليرة سورية، في حين أنني استلم 450 ألف ليرة سورية، فكل الترفيعات السنوية، والزيادات الممنوحة من رب العمل، إضافة إلى الحوافز والمكافآت على زيادة الإنتاج توضع على ورقة خارجية لمعرفة تفاصيل الراتب، ويبقى على الفيش الـ 93 ألف ليرة سورية اليتيمة، التي لا تتغير إلا بصدور مرسوم رئاسي برفع الحد الأدنى للأجور لكافة المهن في القطاع الخاص.

علي قال: منذ يومين، ترك زميلنا العمل بعد خدمة خمسة عشر عاماً، ولم يحصل على أية تعويضات مالية، وتم إرساله إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية للحصول على تعويضاته بناء على الراتب المؤمن عليه 93 ألف ليرة سورية، ليس من حقنا تثبيت الترفيعة السنوية على الرواتب المقطوعة، وبالتالي حساب فارق الراتب بين التأميني والمقطوع مضروب بعدد سنوات الخدمة؟ أم هو حكم القوي علينا؟

أسامة قال: المادة 40 من الدستور السوري واضحة، أجر عادل لكل عامل يتناسب مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة، شو بيعمل مبلغ 93 ألف ليرة سورية، وبدك أكثر من مليوني ليرة سورية لتهدي حالك شهرياً، والله بالكاد يجيب الحد الأدنى للأجور أربع ليترات زيت، وكم كيلو لبنة وكل الشهر على الله.

سلمان قال: طالبنا بزيادة الرواتب، كانت ردود إدارة الكسارة كثر خير رب العمل يلي عاطين تعويض معيشي 250 ألف ليرة سورية، ما في قانون يلزمه يدفع، هذا كرم أخلاق منه، وأية مطالبة بالزيادة غير قانونية، وغير شرعية، كون رب العمل ملتزم بالحد الأدنى للأجور الذي حددته الحكومة، وما في شي يجبره على الزيادة، مهما بلغت تكاليف المعيشة، بوسوا أيديكم وجه وقفا، واحمدوا الله يلي لقيتوا شغل، الناس قاعدة بلا شغل مو شايفين البلد خراب.

وائل مازحنا قائلاً: «فالج ولا تعالج، إبليس اللعين لا يخرب بيتو بإيدو، كيف بدك يزيد الحد الأدنى للأجور، والحكومة ويلي وراها من كبار أرباب العمل آخر النهار هي رب عمل، يعني عندهم عمال وما راح يتنازلوا عن قسم من أرباحهم لسود عيون العمال، الله يفك عسيراً أحسن شي».

النقابات الوهمية سلاح الرأسماليين

يتصاعد تأسيس النقابات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير منذ انفجار الأزمة الأمريكية خلال العامين الأخيرين. ويبدو أن الرأسماليين يشعرون بخطر جدّي مما يحدث، لدرجة دفعت الرأسماليين أنفسهم إلى خلق وصناعة نقابات عمالية في شركاتهم. والنقابات الوهمية هي سلاح الرأسماليين الذي يجب أن تحذر منه الطبقة العاملة جيداً.

ففي شركة أمازون يتصاعد نضال كبير متواصل للعمال من أجل الأجور وحق التنظيم النقابي، ومنع التسريح التعسفي، وغير ذلك من المطالب العمالية. وارتفعت حدة المعركة إلى درجة كبيرة في بعض اللحظات والمحطات.

ففي أحد الإضرابات خلال العام الماضي، حدث حريق أثناء إضراب عمال مستودعات أمازون في نيويورك، وقد اتهمت الشركة عمال المستودعات بإشعال الحريق، بينما اتهم العمال إدارة الشركة في ذلك. في موقف يذكرنا بحريق الرايخستاغ عام 1933.

وتأسست خلال العامين الماضيين نقابات عمالية في شركة أمازون، أما من ترأس هذه النقابات، فهو يشبه أحد مؤدي أغاني هيبهوب، ويجتمع مع بايدن الذي يشكره على تأسيس نقابة أمازون؟ في موقف غريب: نقابة عمالية يرضى عنها الرأسماليون!

وتصاعدت الصورة الكاريكاتورية لصناعة النقابات الوهمية عند شركة ستاربكس أيضاً، التي استطاع عمالها تأسيس عدة نقابات، وانتزاع العديد من الحقوق والانتصارات الصغيرة من الشركة. فصارت ستاربكس تصنع نقابات على قياسها، وتجبر العمال على الانتساب إليها. ففي بوفالو ونيويورك، طردت الشركة خلال هذا الصيف عمالاً لهم سنوات طويلة من الخدمة، لأنهم رفضوا الانتساب إلى هذه النقابات! فهل أصبح الرأسماليون حريصون على مصالح العمال أكثر من العمال أنفسهم؟

بين التأمينات والقضاء وصاحب العمل

عندما صدر قانون التأمينات الاجتماعية رقم /92/ لعام 1959 والذي تم تعديله بالقانون رقم /28/ لعام 2014 كان قد حَدد في الفصل الأول منه ما يتعلق بتأمين إصابة العمل، من حيث التعويضات والمعاشات المستحقة منها، والإجراءات المستحقة، والإجراءات الواجب اتباعها عند حدوث الإصابة، والتحكيم الطبي، مما يعني أن الطريق الإداري مفتوح أمام المصاب، أو ورثته للحصول على تعويض إصابة العمل، سواء أكان العامل مؤمناً عليه أم لا، حيث يستطيع العامل أو ورثته القيام بالإبلاغ عن الإصابة إدارياً، في حال امتنع صاحب العمل عن تنظيم بلاغ بالإصابة، وقبل اللجوء إلى القضاء.

■ محرر الشؤون العمالية

وجاء في نص المادة 103 من قانون التأمينات الاجتماعية رقم /28/ لعام 2014 والتي كان رقمها 100 في قانون التأمينات رقم /92/ لعام 1959 والمعدلة بالمادة /27/ من القانون رقم 78/7/ لعام 2001 والتي جاء فيها «أنه لا تقبل دعوى التعويض عن إصابة العمل إلا إذا كانت المؤسسة قد طولبت كتابةً بالتعويض خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الحادث، أو الوفاة، أو الإخطار بانتهاء العلاج أو بدرجة العجز».

وبالتالي، ترد دعوى إصابة العمل شكلاً أمام القضاء قبل مطالبة مؤسسة التأمينات الاجتماعية كتابة بالتعويض، وخلال 5 سنوات على الإصابة، أو الانتهاء من العلاج، ولكن عملياً لا يمكن للعامل المصاب مراجعة مؤسسة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بتعويض إصابة العجز إذا لم يقدم بعض الاستمارات التي يجب إمضاؤها من قبل رب العمل!!! ومن قبل طبيب الشركة، وهنا في حال حدوث خلاف بين رب العمل والعامل قد لا يقوم صاحب العمل بالتوقيع على الاستمارات التي تطلبها المؤسسة، وبالتالي لا يستطيع العامل مطالبة مؤسسة التأمينات الاجتماعية لعدم اكتمال أوراقه الرسمية المطلوبة، ولا يمكن للعامل مراجعة القضاء المختص قبل مطالبة التأمينات كتابة بالتعويض، فما هو الحل في مثل هذه الحالة؟ ومن سيعوض العامل؟ وهل سيبقى مصير العامل مرتبطاً بضمير صاحب العمل الذي غالباً ما يتهرب من استحقاقات عماله عليه!

حتى «ذكرى» اتفاقات التطبيع ليسوا قادرين على الاحتفال بها!

نقلت صحيفة هآرتس الصهيونية منذ أيام عن مسؤولين «إسرائيليين» تأكيدهم إلغاء «الاحتفال» الذي كان مزمعاً عقده يوم 13 آب الجاري في الذكرى الثانية لتوقيع اتفاقات التطبيع سيئة الصيت، التي اشتركت فيها مع كيان العدو كل من الإمارات والبحرين عام 2020.

■ عماد طحان

وكان من المقرر أن يحضر «الاحتفال» ممثلون عن كل من الولايات المتحدة والإمارات والبحرين والمغرب إضافة لممثلي الكيان.

المسؤولون «الإسرائيليون» برروا إلغاء الاحتفال بأنّ الدول الثلاث «الإمارات، البحرين، المغرب» قد رفضت إقامة الفعالية كي «لا تؤثر على الانتخابات الإسرائيلية المقبلة»، وهو تبرير هزلي إلى أبعد الحدود، ولا علاقة له قطعاً بالأسباب الحقيقية.

التفسير الثاني الذي تسوقه وسائل إعلام مختلفة من بينها وسائل إعلام العدو، هو: أنّ هذه الدول «محرجةٌ» من الاشتراك في فعالية من هذا النوع بعد أيام قليلة من انتهاء جولة جديدة من جولات العدوان على غزة. وهذا التفسير أكثر هزلية من الأول، لأنّ الاستناد إلى أنّ من انحدر إلى درك التطبيع، ما يزال يملك قدراً ما من الحياء، بحيث يشعر بـ«الإحراج» هو استنادٌ على هواء. وللتذكير فقط، فإنّ اتفاقات 13 آب 2020 جاءت في خضم عدوان «إسرائيلي» على غزة جرى في الفترة نفسها وامتد من 11 آب 2020 ولعدة أيام تلت، وإن لم يكن حرباً بوزن ما جرى في 2021 أو 2022، ولكنه تضمن إجراءات «إسرائيلية» بينها تشديد الحصار على القطاع المحاصر، عبر إغلاق معبر كرم أبو سالم ابتداءً من يوم 11 آب، وكذلك تقليص مساحة الصيد البحري من 15 إلى 8 ميلاً بحرياً، إضافة لغارات جوية على القطاع يوم 14 آب، أي في اليوم التالي لتوقيع الاتفاقات.

ما هي الأسباب الحقيقية؟

بكلمة واحدة، يمكن القول: إنّ السبب الحقيقي وراء إلغاء «الاحتفال»، أو ربما تأجيله إلى أجل غير مسمى، هو أنّ ما سُمي «صفقة القرن» وما تضمنته من اتفاقات تطبيع، قد وصلت إلى نهايتها المحتومة، ولم يعد لها أيّ أفقٍ، حتى وإنْ كانت الحكومات المطبّعة تتعامل مع الإلغاء كتأجيل، وبشكل «تكتيكي» بانتظار تغير الظروف... فالظروف تغيّرت وتتغير فعلاً، ولكن باتجاه واحد هو بالضد من مصالح كيان العدو؛ ولنجمل المتغيرات الكبرى المؤثرة بما يلي:

أولاً: استندت «صفقة القرن» إلى افتراض ونية، هي تشكيل قطب يتحالف فيه الصهاينة مع المطبعين العرب، وخاصة في الخليج والمغرب، في إطار العداء مع إيران شرقاً والجزائر غرباً... ولكن ما الذي حصل؟ من جهة تعززت مواقع إيران مع تعزز التوازن الدولي الجديد، وبات إمكانية حل الأزمة بينها وبين الخليج العربي إمكانية فعلية، عبر الوساطة والتحفيز الروسي والصيني. وتبخر فكرة «الناتو العربي» هو أحد المؤشرات الواضحة على تهافت محاولات دمج الكيان في المنطقة. من جهة الجزائر، فقد تبيّن أن مواقعها هي الأخرى باتت أقوى وأكثر رسوخاً خاصة مع اقترابها من دخول بريكس، ومع مواردها الضخمة الطاقية، وقدرتها على لعب دور وازن في المعادلات الأوروبية الراهنة.

السبب الحقيقي وراء إلغاء «الاحتفال» أو ربما تأجيله إلى أجل غير مسمى هو أنّ ما سُمي «صفقة القرن» وما تضمنته من اتفاقات تطبيع قد وصلت إلى نهايتها المحتومة

ثانياً: استندت «صفقة القرن» إلى أكاذيب حول دخول «الجنة» الاقتصادية الغربية من الباب «الإسرائيلي»؛ وتبيّن أنّ الفوائد المزعومة هي بالمحصلة غير موجودة، أو في أحسن الأحوال هي أقل بكثير من الخسائر المترتبة على الاستقطاب المطلوب المنبطح للغرب والمعادي لروسيا والصين... فتلك الجنة الموعودة ذاتها ظهر أنها تتحول إلى جحيمٍ مستعرٍ بشكل متسارع؛ فالفيدرالي الأمريكي يمتص دماء كل الدول المرتبطة بالدولار، عبر سياسة أسعار الفائدة وغيرها من السياسات، ويحكم عليها بالجوع والعوز، عبر سياسات التخريب الشامل ضد روسيا والصين، ويطلب من «الحلفاء» انتحاراً جماعياً ومجانياً كقرابين للهيمنة الأمريكية.

ثالثاً: الأوهام التي حاول الصهيوني إقناع العالم بها، بل وحتى حاول إقناع نفسه بها خلال السنوات الماضية، والقائلة بأنّ القضية الفلسطينية باتت محصورة في غزة، وعاجلاً أم آجلاً يمكن احتواؤها، هذه الأوهام تلاشت كلياً؛ فغزة نفسها لم تركع، بل ولا يمر عامٌ إلا ويحمل معه تطوراً جديداً في قدرة المقاومة فيها على الصعد المختلفة. أكثر من ذلك، فإنّ «وحدة الساحات» ابتداءً من الشيخ جراح وما تلاه، قد باتت أمراً واقعاً بحيث غدت «المشكلة» بالنسبة للكيان، ليست فقط في غزة، بل وفي الضفة أيضاً، وفي القدس وفي 48. وفوق ذلك كلّه هي مشكلة تموضع الكيان دولياً على الضفة الخاسرة، أي على ضفة الدولار، وهو التموضع الوجودي للكيان، والذي هو نفسه سيكون أحد أسس نهايته...

رابعاً: المعركة الدولية الكبرى الجارية، التي تقف في إحدى ضفتيها الصين وروسيا ومعهما حلفاء كثر من أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا إلى آسيا، تقف في ضفتها الثانية لا الولايات المتحدة أو أوروبا كدول، بل أهم من ذلك، رأس المال المالي العالمي الدولاري الذي يحكم الغرب بأسره، ويفرض هيمنته على النظام المالي الدولي، وعلى النظام السياسي الدولي. وفي القلب من رأس المال المالي هذا، الكتلة الصهيونية، والتي لا تعدو «إسرائيل» أن تكون إحدى أدواتها ومشاريعها... ولذا، مرة أخرى، فإنّ وجود هذه الأداة محكوم بنتائج هذه المعركة، والتي باتت واضحة لكل ذي عقل.

فلنحتفل نحن إذاً!

ربما يكون امتناع أنظمة التطبيع عن الاشتراك في «احتفالات التطبيع» مجرد قرار «تكتيكي» من وجهة نظرها، وخاصة ضمن الظرف المرتبط بتحسن العلاقة مع إيران، واقتراب توقيع الاتفاق النووي مرة جديدة... ولكنّ هذا الامتناع، وسواء وعت تلك الأنظمة أم لم تعِ، هو في جوهره نتاجٌ للنقاط الأربع التي ذكرناها أعلاه...

وإذا كان كيان العدو قد فشل في «الاحتفال» بأوهام ابتلاع القضية الفلسطينية عبر «اتفاقات التطبيع» و«صفقة القرن»، فربما من حقنا نحن أن نحتفل بذكرى هذه الاتفاقيات، بوصفها أحد آخر المسامير في نعش محتل همجي عاث خراباً في كل بلدان المنطقة وعبر ما يصل إلى مئة عام...

ما الذي ستعنيه عودة العلاقات السورية- التركية؟

شهد العام 2019 نقطة تحولٍ هامةٍ في مسار الأزمة السورية؛ فمع نهاية ذلك العام بالذات، كان قد مضى ما يقرب من 3 سنوات على انطلاق مسار أستانا، وكان هذا المسار قد أنجز من حيث المبدأ، وقفاً شاملاً لإطلاق النار.

■ مركز دراسات قاسيون

بالتوازي، فإنّ الصراع بين «المجموعة المصغرة» الغربية بقيادة واشنطن، وبين ثلاثي أستانا بقيادة موسكو، كان قد وصل ذروته. وليست مصادفة أنّ ذلك العام بالذات قد شهد أكثر التصريحات الغربية حدةً ضد أستانا، بما فيها دعوات دفن ذلك المسار نهائياً، التي أطلقها كل من جيمس جيفري المبعوث الخاص الأمريكي في حينه، وكذلك ممثلة الولايات المتحدة في مجلس الأمن حينها.

وشهدت نهاية 2019 أيضاً، حدثين مهمين؛ الأول هو دخول ما يسمى «قانون قيصر» الأمريكي للعقوبات على سورية حيز التنفيذ في الشهر الأخير من 2019. والثاني قبل ذلك بشهرين، أي في الشهر العاشر، انطلقت اللجنة الدستورية بعد أن استمر التعطيل في عملية تشكيلها سنتين كاملتين بعد مؤتمر سوتشي الذي عقد مطلع 2018.

كل هذه المتغيرات التي شهدها 2019، كانت تعني من حيث الجوهر، أنّ عملية تدمير سورية قد انتقل مركز ثقلها من العمل العسكري «بعد أنْ تم إغلاق الباب أمامه»، إلى العمل الاقتصادي والسياسي/ الثقافي.

فمع دخول العقوبات الأكثر شدة حيّز التنفيذ، وبالتضافر مع السياسات الحكومية السورية التي تصب في مصلحة الفاسدين الكبار، وكذلك مع سياسات المتسلطين والفاسدين في مناطق السيطرة المختلفة في سورية، فقد بدأت عملية تجريف واسعة للسكان، فاقت بعمقها حتى تلك التي جرت خلال الأعمال العسكرية؛ فموجة التجريف التي بُنيت على انغلاق الآفاق السياسية، والتدهور المريع في الأوضاع المعيشية، لم تهجّر سكان منطقة أو مدينة «تخضع لظروف عسكرية كما في السابق»، بل وقع تأثيرها على البلاد بأسرها، وهجّرت بالدرجة الأولى الكفاءات والشباب، وصولاً إلى إخلال كارثي في بنية المجتمع السوري، وفي إمكانيات نهوضه اللاحق.

ربما بين أبرز مؤشرات التدهور، تدهور كل من سعر الصرف، وكذلك مؤشر مستوى المعيشة؛ بالنسبة لسعر الصرف، فقد كان أواخر 2019 عند حدود 900 ليرة سورية للدولار الواحد، وتجاوز اليوم، بعد أقل من ثلاث سنوات، عتبة 4500 ليرة للدولار الواحد. أي أنّ الليرة خسرت 80% من قيمتها التي كانت عليها أواخر 2019، بينما خسرت خلال 9 سنوات من بداية 2011 وحتى نهاية 2019، 95% من قيمتها عام 2011، بمتوسط خسارة هو 32% كل ثلاث سنوات. ما يعني أنّ سرعة انهيار سعر الصرف خلال السنوات الثلاث الأخيرة قد تضاعفت مرتين ونصف عمّا كانت عليه في سنوات الأزمة السابقة لـ 2019.

وأما الحد الأدنى لمستوى المعيشة، فقد وصل وفقاً لمؤشر قاسيون الربعي لشهر تموز الماضي، إلى 1,88 مليون ليرة سورية لأسرة من 5 أفراد، والحد الوسطي للمعيشة إلى قرابة 3 مليون ليرة سورية، بينما الحد الأدنى للأجور ما يزال عند حدود 93 ألف ليرة شهرياً، أي أنّه يشكل 5% من الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ويحتاج إلى مضاعفته 20 مرة كي يصل أكثر من 80% من السوريين من أصحاب الأجور إلى حدّ الكفاف الأدنى!

وربما أخطر من ذلك، أنّ العقوبات الأمريكية والأوروبية كانت مصممة أساساً لتغذية وتنمية الاقتصاد الأسود والإجرامي، بما في ذلك المخدرات والجريمة وإلخ. الأمر الذي من شأنه تدمير البنية الروحية والثقافية والأخلاقية للمجتمع فوق تدمير بنيته المادية... وهذه الآثار الكارثية جميعها ستبقى معنا لسنوات عديدة قادمة، وستكون أعباءً إضافية على متون السوريين.

العقوبات الأمريكية والأوروبية كانت مصممة أساساً لتغذية وتنمية الاقتصاد الأسود والإجرامي بما في ذلك المخدرات والجريمة

الانتقال من الدفاع إلى الهجوم

يمكن القول إنّ مجمل ما قام به مسار أستانا منذ تشكله وإلى ما قبل قمة طهران الأخيرة، كان محصوراً في إطار الدفاع ضد التخريب الغربي. ومن نافل القول إنّ التناقض الداخلي كان مساهماً أساسياً في تقييد إمكانات هذا المسار، ووضع سقوف لما يمكنه أن يقوم به.

أكثر من ذلك، فإنه يمكن قياس مدى فعالية هذا المسار انطلاقاً من قدرة الثلاثي على حل تناقضاته الداخلية، والتي ما تزال موجودة، ولكن الأكيد أنها تقلصت بشكل تدريجي عبر السنوات الخمس الماضية، وساعدها على ذلك تطور ميزان القوى الدولي العاصف مما بعد أوكرانيا.

عملية الدفاع ضد الغرب كانت على محورين أساسيين، الأول هو الجانب العسكري. والثاني السياسي؛ فأما العسكري فقد تمثل كما أسلفنا في الوصول إلى وقف إطلاق نار شامل، وأما السياسي فقد تمثل في الحفاظ على العملية السياسية حيّة، وإنْ في غرفة الإنعاش المركز، تحت مسمى اللجنة الدستورية.

ولكن بالتوازي مع ذلك، كان الانتقال الغربي، وبالتضافر والتعاون مع المتشددين والناهبين الكبار الداخليين، نحو التخريب الاقتصادي، كأداة فعالة في تعقيد الوضع بشكل كارثي إلى الحد الذي باتت معه أهداف العسكرة على وشك التحقق بأدوات الاقتصاد، والمقصود هو إنهاء سورية نفسها،

وبأي شكلٍ وعلى أي أسس ستعود؟

بالحد الأدنى، كدور وظيفي في المنطقة ضمن الصراع القائم، وخاصة مع الصهيونية، ومع الغرب عموماً، وبالحد الأعلى إنهاء وجودها ككل عبر التقسيم والتفتيت.

كل ذلك، وبما يحمله من تهديدات وجودية كبرى لدول أستانا الثلاث، إضافة إلى تطور الظرف الدولي بالاتجاه الذي يخدم أستانا، وكذلك مع تطور التفاهمات بين الثلاثي، دفع نحو الانتقال من الدفاع إلى الهجوم.

أدوات الهجوم وأهدافه

باتت أوساط مراكز الأبحاث الغربية، وكذلك بعض وسائل إعلامه، ولدى تعاملها مع الشأن السوري، تطرح علناً أسئلة من قبيل: هل ما يزال ممكناً تطبيق 2254 أم أنّ من الأفضل التفكير بالبحث عن بديل؟ وكذلك عن طبيعة العلاقة بين تركيا والمعارضة، وعن طبيعة تموضع تركيا في الشأن السوري.

يضاف إلى ذلك جملة «التسريبات» الإعلامية التي تتحدث عن دفع أمريكي نحو انتزاع الجزء من المعارضة المرتبط بالأتراك من تركيا، مع إغراءات تتعلق بالتمويل وبإعادة التسليح في مناطق محددة من الشمال الغربي السوري، وعملياً تحت جناح النصرة.

كل هذه الإشارات تصب مصباً واحداً، هو أنّ الغرب بات على وشك قطيعة مع تركيا بما يخص الملف السوري، وأهم من ذلك، أنه بات متيقناً من أنّ أستانا ماضية في تولي الملف السوري بغض النظر عن إرادة الغرب ورأيه، ولذا فالغرب يسعى بنشاط للتخريب مجدداً، مستخدماً نفوذه وتقاطع مصالحه مع المتشددين من كل الأطراف، ومع الناهبين من كل الأطراف... وهذا ما نرى نتائجه بشكل شبه يومي عبر مواقف وأفعال تصدر من أطراف سورية متناقضة أشد التناقض شكلياً، ولكن تعمل بالاتجاه نفسه عملياً، أي باتجاه منع الحل.

على الطرف المقابل، أي على طرف ثلاثي أستانا، فإنّه من الواضح تماماً، وليس بالتصريحات الكثيفة المشتركة فحسب، بل وبالأفعال أيضاً، أنّ على رأس جدول الأعمال إخراج الأمريكان نهائياً من سورية، وبالتوازي

الغرب بات على وشك قطيعة مع تركيا بما يخص الملف السوري وأهم من ذلك أنه بات متيقناً من أنّ أستانا ماضية في تولي الملف السوري بغض النظر عن إرادة الغرب ورأيه

التجهيز لحل شامل على أساس 2254، وفي هذا السياق بالذات تأتي التصريحات التركية الأخيرة «راجع افتتاحية قاسيون العدد 1083 «سورية تركيا إلى أين؟»»، ومادة المحرر السياسي لقاسيون: «حول تصريحات وزير الخارجية التركي»».

إنهاء الابتزاز الاقتصادي

يستند الابتزاز الاقتصادي الغربي لسورية على دعامتين أساسيتين، الأولى هي العقوبات عبر قانون قيصر وغيره. والثانية هي مصالح تجار الحرب والمتشددين من الأطراف السورية الذين لم تعد الأزمة مجرد مصدر نهب يدرّ ذهباً بالنسبة لهم، بل وأكثر من ذلك فقد باتت الأزمة ومعها العقوبات نفسها، أوكسجين حياة؛ أي أنّ انتهاء الأزمة سيعني فتح الباب واسعاً أمام القضاء على الاقتصاد الإجرامي الأسود الذي يدر المليارات، ويعني أيضاً فتح الباب على إزاحة أرباب هذا الاقتصاد، وإنهاء هيمنتهم ونفوذهم.

إضافة إلى هاتين الدعامتين، فإنّ إحدى أهم أدوات استمرارية هذا الاقتصاد الإجرامي، ومعه استمرار تأثير العقوبات، أن تكون سورية محاصرة فعلياً من كل الجهات؛ وراء لبنان هنالك البحر وعبره يجري الحصار، ومع الأردن هنالك قاعدة التنف، وهنالك السياسات الأردنية المعروفة الاتجاه، ومع العراق هنالك القواعد الأمريكية، ومع تركيا هنالك تركيا نفسها ومواقفها. وفي الداخل هنالك الناهبون الكبار الذين يعملون كجهة تنفيذية لقانون قيصر في الداخل السوري.

كسر هذا الطوق بشكل فعال غير ممكن عملياً إلا عبر الحدود التركية، التي هي الحدود الأطول أكثر من 900 كم، وهي حدود حيّة على الجانبين، وأهم من ذلك، أنّ وراء تركيا روسيا والصين وإيران... أي أنّ الحدود مع تركيا يمكنها أن تتحول بشكل سريع وفعال إلى صلة مباشرة لسورية مع القوى الصاعدة، التي بات الاتصال الاقتصادي معها مسألة حياة أو موت ليس لسورية فقط، بل لكل شعب يريد النجاة من المعركة الطاحنة الجارية على المستوى الدولي.

يزيد من إمكانية تحقق هذا الاتجاه، التحسن الكبير للعلاقات الروسية والصينية مع دول الخليج العربي ومصر، وكذلك التقارب التركي مع هذه الدول مؤخراً... كل هذه العلاقات والاتصالات تصب فعلياً في عزل الغرب ومعه «إسرائيل» عن مجمل المنطقة، وتصب في محاصرة المحاصر.

محددات التفاهم

لكن كل ذلك، وإنْ كان يتطلب تفاهماً سورياً تركياً، فإنّ هذا التفاهم نفسه لا يمكن أن يتم بالصورة التي يحاول المتشددون على الجانبين تصويرها، أي بصورة «تطبيع الأمر الواقع»، وهذا ما يعرفه جيداً المتشددون السوريون من كل الجهات، ولذا يبذلون قصارى جهودهم لتعطيل التفاهم وتخريبه إنْ استطاعوا إلى ذلك سبيلاً... بل وفي تركيا نفسها، البلد المنتمي تاريخياً إلى الناتو، والذي ما يزال النفوذ الأمريكي والاختراق الأمريكي فاعلاً ضمنه، رغم ما تلقاه من ضربات منذ 2016، فإنّه تجري أيضاً عمليات تخريب نشطة لمنع السير قدماً في الوصول إلى تفاهم.

أساس التفاهم سيكون الاعتراف اللفظي والفعلي من قبل تركيا بالسيادة السورية، وبحق الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه عبر القرار 2254، أي عبر الحوار بين النظام والمعارضة، وهذه الأخيرة لن يكون من حق تركيا أن تستبعد منها أحداً.

جوهر المسألة

من المفهوم تماماً، أنّ بين الأوساط الشعبية سواء تلك المحسوبة في إطار المعارضة، أو المحسوبة في إطار الموالاة، من يستفزه إلى أبعد الحدود احتمال الوصول إلى تفاهم تركي- سوري؛ فعلى ضفة المعارضين بالمعنى الشعبي، وإضافة إلى التراكم الهائل عبر السنوات الدموية السابقة، فإنّ المسألة يجري تقديمها لهم على أنها انتصار للنظام وهزيمة لأي مشروع تغيير، ويجري بالتالي تجنيدهم وحشدهم ضد أية احتمالات من هذا القبيل. وعلى ضفة الموالين بالمعنى الشعبي، وأيضاً بالإضافة إلى التراكم الهائل، فإنّ المسألة يجري تقديمها كهزيمة للنظام أمام الأتراك.

ردة الفعل هذه وتلك طبيعيتان بعد سنوات من الكلام عن «الحسم» و«الإسقاط»، وبعد سنوات من العمل المنظم لمنع أي احتمال لإبعاد تركيا عن الاتجاه الغربي، والذي تمثل عملياً بالشغل ضد أستانا، سواء في أوساط المعارضة أو في أوساط الموالاة.

ما ينبغي أن يكون واضحاً، هو أنّ جوهر المسألة في مكان آخر غير كل ما يقال إعلامياً من قبل المتشددين من الأطراف المختلفة؛ جوهر المسألة، هو أنّ السعي باتجاه التفاهم السوري التركي، هو إحدى أدوات طرد الأمريكي نهائياً من سورية، وهو تالياً: إحدى أهم أدوات تنفيذ كامل للقرار 2254 الذي كان وما يزال معيقه الأساسي هم الأمريكان والغربيون عموماً والصهاينة خصوصاً.

هل سيكون العام الدراسي القادم بدون أية معوقات فعلاً؟

ورد على الصفحة الرسمية لوزارة التربية بتاريخ 2022/8/20، أن مديرية التعليم في وزارة التربية طلبت من دوائرها الاستعداد التام لاستقبال العام الدراسي الجديد 2022م-2023م.

■ عادل إبراهيم

وقد سبق أن حددت الوزارة موعد بدء العام الدراسي في صباح يوم الأحد 2022/9/4 في جميع المدارس الرسمية والخاصة والمستولى عليها وما في حكمها بجميع أنواعها ومستويات مراحلها «رياض الأطفال- التعليم الأساسي والإعدادية الشرعية- الثانوية العامة والشرعية- الثانوية المهنية «الصناعية -التجارية- النسوية»»، وحددت بدء دوام الإداريين والمعلمين والمدرسين صباح يوم الأحد 28/أب/2022 م.

الاستعدادات النظرية

من ضمن الاستعدادات، أوضح مدير التعليم في وزارة التربية عماد هزيم استعدادات دوائر مديرية التعليم لاستقبال العام الدراسي الجديد من خلال تجهيز المدارس على مستوى الجمهورية لاستقبال الطلاب، مبيناً أن مديرية التعليم بدوائرها كافة تنسق مع مديريات الإدارة المركزية لتنفيذ الإجراءات للتحضير والتخطيط لاستقبال عام دراسي جديد، دون أية معوقات لمختلف المراحل الدراسية.

وبحسب رئيس دائرة التعليم الأساسي الدكتور رامي الضللي، تم إصدار تعليمات القيد والقبول للتسجيل في صفوف مرحلة التعليم الأساسي، إضافة إلى إصدار تعليمات المسح الميداني للأطفال من مواليد 2016م، ووضع خطة التعليم الأساسي والإلزامي، كما تم توجيه مديريات التربية لسد الشواغر من المعلمين، وتأمين احتياجات مديريات التربية من المعلمين الوكلاء المعينين بصورة عرضية لسد الشواغر المؤقتة.

بدوره، تحدث رئيس دائرة التعليم الثانوي جعفر النصر، عن إصدار تعليمات القيد والقبول للتسجيل في الصف الأول الثانوي، وتوجيه مديريات التربية لتسهيل إجراءات تسجيل الطلاب في المدارس الأقرب إلى أماكن سكنهم، وتنفيذ الخطة الاستيعابية للطلاب والتلاميذ، وتوجيه مديريات التربية إلى العمل على سد الشواغر من المدرسين.

في حين لفتت رئيس دائرة تقنيات التعليم سحر الحمصي إلى الانتهاء من تدريب الأطر التعليمية في المدارس على استخدام الوسائل التعليمية، بالإضافة إلى تجهيز المخابر والمكتبات في المدارس بالأجهزة والوسائل والتقنيات التعليمية اللازمة.

معوقات ظاهرة وأخرى مغيبة

تجدر الإشارة بداية إلى أن نتائج امتحانات الدورة الاستثنائية لشهادة التعليم الأساسي، التي انتهت بتاريخ 2022/8/25، لم تصدر حتى تاريخه!

أي إن أولى المعوقات الواضحة حتى الآن هي ما يتعلق باستكمال تسجيل الطلاب الناجحين بنتيجة هذه الدورة الاستثنائية قبل بدء العام الدراسي.

أما على مستوى بقية المعوقات، فربما نقف عند بعض النقاط التي يتم تكرارها كل عام في التعليمات الصادرة نظرياً دون تنفيذ على أرض الواقع، ونقاط أخرى لا تقل أهمية، لكنها تغيب عن التعليمات غالباً، ولعل أهمها يتركز بالتالي:

تنفيذ خطط الاستيعاب المعتمدة يكون عملياً على حساب الاكتظاظ الطلابي في الشعب الصفية.

المشكلة المزمنة بتأمين احتياجات مديريات التربية من المعلمين الوكلاء لسد الشواغر ولكافة المراحل.

المشاكل المتعلقة بتأمين الكتاب المدرسي مع بدء العام الدراسي دون تأخير.

عدم توفر الوسائل التعليمية ومساعدات التعليم في كافة المدارس.

عدم تجهيز المخابر والمكتبات في المدارس بالأجهزة والوسائل والتقنيات التعليمية اللازمة.

عدم توفر البدائل الكهربائية للإنارة الصفية بغالبية المدارس، وخاصة لضرورتها في المدارس ذات الدوامين، صباحي ومسائي.

عدم توفر مازوت التدفئة بالكميات الكافية ولكافة المدارس خلال فصل الشتاء.

قلة الاهتمام بجاهزية دورات المياه ومشارب الطلاب ونظافتها.

ما سبق أعلاه، هي بعض المعوقات المزمنة التي لا تحلها التوجيهات والتعليمات فقط، ويضاف إليها بعض المعوقات الأخرى الخاصة بكل مدرسة، وبكل معلم وإداري، وخاصة المعوقات المالية المرتبطة بالأجور والتعويضات، ومشكلة المواصلات التي لا تقل أهمية عن كل المعوقات السابقة.

ماذا عن المعوقات المرتبطة بذوي الطلاب؟!

إذا فرضنا بأن الوزارة استطاعت القيام بما عليها من واجبات ومسؤوليات، وذللت المعوقات الخاصة بها وبكادرها التعليمي والإداري، فماذا عن المعوقات التي تواجه ذوي الطلاب؟ وحلها مسؤولية من؟

لعل أهم ما يواجه ذوي الطلاب من معوقات يتمثل بالتكاليف المرتفعة التي يتكبدونها عاماً بعد آخر من أجل تحسين شروط تعلم أبنائهم، اعتباراً من تكاليف تأمين اللباس والقرطاسية والكتب، وليس انتهاءً بتكاليف الدروس الخصوصية، التي لم تعد مقتصرة على طلاب الشهادات، بل تعدتها إلى تلاميذ الحلقة الأولى في مرحلة التعليم الأساسي!

فتكلفة تجهيز أي تلميذ أو طالب، باللباس والقرطاسية فقط، أصبحت لا تقل عن 200 ألف ليرة، وفقاً لأسعار السوق الآن، وتكلفة جلسة الدرس الخاص تتراوح بين 7-15 ألف ليرة، حسب نوع الدرس وجدارة وسمعة المعلم.

فمن أين لذوي الدخل المحدود إمكانية تغطية هذه التكلفة المرتفعة سنوياً وشهرياً، في ظل الواقع الاقتصادي المعيشي المتردي، وفي ظل استمرار تراجع العملية التعليمية؟!

من أين لذوي الدخل المحدود إمكانية تغطية التكلفة المرتفعة سنوياً وشهرياً في ظل الواقع الاقتصادي المعيشي المتردي وفي ظل استمرار تراجع العملية التعليمية؟!

الكتاب المدرسي.. توضيح يؤكد رفع السعر

تم تسليط الضوء على الكتاب المدرسي خلال الأسبوع الماضي أيضاً، بعد ما رشح عن إقرار رفع سعره.

فقد تم التوضيح من قبل المدير العام للمؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية بأن: «الكتاب المدرسي تقدمه الدولة مجاناً لطلاب الحلقتين الأولى والثانية من الصف الأول وحتى الصف التاسع للمدارس الرسمية التابعة لوزارة التربية، ووزارتي الأوقاف والشؤون الاجتماعية والعمل، في حين يقدم مجاناً للمراحل كافة بما فيها التعليم الثانوي لمدارس أبناء وبنات الشهداء وأبناء الجرحى ومصابي الحرب، لافتاً إلى أن الكتاب المدرسي يباع فقط للمدارس الخاصة والأونروا، ومن يرغب بشراء أي كتاب من مستودع البيع الإفرادي بأقل من سعر الكلفة. وفيما يتعلق بمرحلة التعليم الثانوي والمهني، فالكتب تباع وفق التعليمات والأنظمة النافذة، حيث تقوم اللجنة المكلفة بدراسة التكلفة باحتساب سعر الكلفة بداية كل عام بالاعتماد على المواد الأولية التي تدخل في حساب الكلفة «ورق كرتون- أحبار- بلاكات- أجور الطباعة والنقل والمحروقات»، واعتمدت اللجنة أسعار الكلفة، مضيفاً: نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة والوضع المعيشي لذوي الطلاب هذا العام تم تسعير الكتب بأقل من سعر الكلفة، وتم دعمه بنسبة تصل من 60 إلى 75%، والأسعار الصادرة معتدلة مقارنة بالارتفاعات الكبيرة في أسعار المواد الأولية من ورق وكرتون ومواد الطباعة؛ لأنها ارتفاع عالمي، وأجور النقل براً وجواً والمحروقات، كما تصدر تعليمات وزارية سنوياً بشأن آلية توزيع الكتب على المدارس».

بمعنى آخر فإن مدير المطبوعات أكد رفع سعر الكتاب المدرسي، ارتباطاً بتكاليفه.

بمسؤولية الوزارة والحكومة!

إذا كان من مسؤولية وزارة التربية وواجباتها تذليل الصعوبات وإيجاد الحلول للمعوقات الخاصة بالعملية التعليمية داخل أسوار مدارسها، للطلاب والتلاميذ والمعلمين والاداريين، فإن من مسؤولية الحكومة وواجباتها تذليل الصعوبات التي تواجه ذوي الطلاب والتلاميذ، وايجاد الحلول لمعوقات ظروف حياتهم الاقتصادية والمعيشية والخدمية، التي تنعكس سلباً على أبنائهم وعلى العملية التعليمية الخاصة بهم بالنتيجة، وهذه وتلك لا يمكن لها أن ترى النور إلا بتغيير جملة السياسات المتبعة، بما في ذلك السياسات التعليمية.

سياسات الوأد الزراعي... حكاية مستمرة

يزداد تضييق الخناق على معيشة المواطن السوري على كافة الأصعدة، وفق استراتيجية مدروسة عبر توجيه ضربات عدة ومتوالية على أدوات ووسائل ومستلزمات الإنتاج الوطني بأشكاله المختلفة...

■ نادين عيد

ويُعد ارتفاع أسعار الأسمدة، الذي أكده مصدر في وزارة الزراعة يوم 17 آب الجاري بحسب بعض المواقع الاعلامية، بمثابة صفعة إضافية قوية قد وجهتها الحكومة لما تبقى من إنتاج زراعي، ليكون الرفع السعري الأخير بمثابة إعلان وأد للإنتاج الزراعي الوطني...

فقد كشف المصدر، ارتفاع سعر سماد اليوريا ليصل سعر الطن إلى 2,4 مليوني ليرة، بعدما كان سعره 1,3 مليون ليرة، أي وصلت نسبة الزيادة حوالي 85%، وعن ذرائع هذا الوأد الزراعي، كشف المصدر أنه تم بناءً على ارتفاع قيم تأمين وشراء هذه المادة.

المصاعب نتيجة حكومية

يعاني القطاع الزراعي من مصاعب عدة أدت إلى توقف تقدمه منذ سنوات طويلة، حتى بدأ يتراجع ويسجل المزيد من التراجع، وليجد المزارع نفسه ضمن حلقة مفرغة من الصعوبات، أسست لها الحكومة عبر سياسات تخفيض الدعم عن الزراعة حتى إنهائه، لتضع تلك السياسات المزارع أمام خيار العزوف عن الزراعة والإنتاج الزراعي، والاغتراب عن الأرض التي ورثها عن أجداده، بعدما بدأ يسجل خسارات متزايدة موسماً وراء الآخر.

حيث تواجه المزارع صعوبات كثيرة تبدأ منذ اليوم الأول للتحضير للموسم الزراعي عبر الحصول على البذار المناسبة لزراعتها، إلى كلف الحراثة وفلاحة الأرض المرتفعة، بالإضافة لتكاليف المبيدات والسماد الذي يحتاجه طيلة فترة الموسم، إلى تكاليف الري المرتبطة بالمازوت الذي يتم تأمينه غالباً عبر السوق السوداء وبسعرها الاستغلالي، وليس انتهاءً بعمليات حصاد الموسم، والطامة الكبرى في عمليات تسويقه المتحكم بها من قبل التجار.

مسيرة خنق الأسمدة

تبنت الحكومة خلال عقد ونيف سياسة تخفيض الدعم حتى إنهائه، بما في ذلك دعم القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية والحرفية.

ففي قضية الأسمدة الزراعية، ووفقاً لتصريح سابق لرئيس مكتب شؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين مطلع نيسان 2022، فإن أسعار السماد ارتفعت بنسبة 100% بذريعة الأزمة الأوكرانية، حيث ارتفع سعر كيس سماد اليوريا «46» بسعة 50 كغ ليصبح 500 ألفاً بعدما كان بـ 250 ألف ليرة، ولنشهد الآن هذا الرفع السعري الجديد والكبير.

فلم تعد موضوعة ارتفاع الأسعار هي المشكلة الوحيدة، بل تعدت ذلك لتقوم الحكومة يوم 1 تشرين الأول بإصدار تعميم يقضي بإيقاف بيع الأسمدة بالسعر المدعوم واعتماد بيعه وفق الأسعار الرائجة، وليس وفق سعر التكلفة.

سياسة وأد الزراعة نجحت وخلال العام المقبل ستنحسر مساحة الأراضي المزروعة ما يعني المزيد من الخسارات والإفقار والعجز واستكمال التضحية بالأمن الغذائي!

ووفقاً للتعميم، لم يعد للمصرف الزراعي بتوفير الأسمدة دور ذو ضرورة لعدم تشكيله فارقاً إيجابياً بالنسبة للمزارع، فقد بات يوفرها وفق السعر الرائج، كما كبار تجار السوق والمحتكرين لهذه المادة، وفق الأسعار الرائجة، لتحقيق المزيد من الأرباح لجيوبهم، وهذا ما يحصل بالضبط! فارتفاع سعر طن سماد اليوريا الآن بمقدار مليون ومئة ألف ليرة دفعة واحدة مثال مباشر على تحكم قوى الفساد والاحتكار بأسعار السوق، وبمباركة حكومية، بعد أن تخلت عن دورها بدعم المزارع.

ووفقاً للأسعار الجديدة، لن يستطيع الفلاح مجابهة هذا الغلاء وتوفير المادة لتسميد الأرض، خصوصاً أن نسب تأمينها عبر المصرف الزراعي لا تغطي سوى 40% من الحاجة الفعلية، ما يدفع المزارع كما كل عام للجوء إلى السوق السوداء لتغطية حاجته من الأسمدة، وبأسعارها الفاحشة، مع عدم ضمان جودتها وفاعليتها أيضاً!

ما سبق، يعني بالضرورة أن سياسة وأد الزراعة قد نجحت خطتها، وخلال العام المقبل ستنحسر مساحة الأراضي المزروعة، وبالتالي، ستتراجع الإنتاجية الزراعية عن العام الفائت بلا شك، لما للأسمدة من دور كبير في إنجاح الموسم، خصوصاً للمحاصيل الاستراتيجية، ما يعني المزيد من الخسارات والإفقار والعجز في ظل التراجع المستمر وما سينتج عنه من ارتفاع أسعار، وما سينتج عن كل ذلك بالنتيجة من استكمال التضحية بالأمن الغذائي!

هل من حلول؟

من المعروف أن أحد أهم أسس تنمية الإنتاج الزراعي، لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالحد الأدنى، تقديم الدعم حكومي بكافة أشكاله لمستلزمات الإنتاج، ودونه من المحال أن تنهض الزراعة، أو تستمر بالحد الأدنى، وأحد تلك الأشكال الواجب العمل عليها لإعادة إحياء الزراعة وإنقاذ ما تبقى منها، العمل الجدي على تبدية مصلحة الوطن والمواطن على مصلحة قوى الفساد والنهب، التي اتخمت معدتها من جوع الغالبية المفقرة، عبر العمل بداية على إنتاج بعض المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج الزراعي محلياً، كخطوة أولى، ومنها: الأسمدة الزراعية والأعلاف... إلخ، مما يوفر على خزينة الدولة القطع الأجنبي لقاء عمليات استيرادها، عدا عن تحكم حيتان الاستيراد الكبار بأسعار تلك المواد في السوق، بذرائع حفظناها جميعاً ومللنا منها، والتي باتت شماعة تعلق عليها كافة الموبقات لتحقيق المزيد من النهب، ومن ثم يأتي دور العمل التسويقي للمحاصيل وبأسعار مجزية لتغطية احتياجات السوق المحلية، والعمل على تصدير الفائض منها، بعيداً عن عوامل الاستغلال التي يفرضها حيتان المتحكمين بالأسواق أيضاً.

لكن ذلك لم ولن يتم طالما استمرت الحكومة بنفس السياسات والنهج التدميري للإنتاج عموماً، وبما يضمن استمرارية سيطرة ونفوذ قوى النهب والفساد على مقدرات البلاد، فالحلول ممكنة وموجودة، لكنها تحتاج إلى إرادة وقرار سياسي قبل أي شيء آخر!

مكافحة الفساد الخلبية

هل تعلم عزيزي المواطن، أن هناك ما تسمى «وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد»، وبأن الحكومة تتابع خطواتها المنجزة تباعاً؟!

■ سمير علي

لا تستغرب، فخلال جلسة الحكومة بتاريخ 2022/8/16 «اطلع مجلس الوزراء من وزير العدل على الخطوات المنجزة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وأكد أهمية المتابعة في محاربة الفساد بكل أشكاله، وعلى جميع المستويات».

فما هي تلك الخطوات المنجزة يا ترى؟!

لا أحد يعلم، فلم يتم الإعلان عنها رسمياً، وكأنها حرز من أسرار الدولة!

أرشيف

للتأريخ، فقد تم إقرار «وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» من قبل الحكومة بتاريخ 2019/6/2.

وقد ورد على الموقع الحكومي بذلك التاريخ ما يلي: « أقر مجلس الوزراء «وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» وفق مستويات تشخيص الحالة الراهنة، ووضع التدخلات المناسبة لمكافحة مظاهر الفساد، وفق برمجة مادية وزمنية محددة، تتضمن الاستفادة من البنيان القائم لمؤسسات الدولة المعنية بشكل مباشر بهذا الملف، كما تتضمن الوثيقة دور الشركاء المعنين من المجتمع الأهلي والقطاع الخاص لضمان مشاركة كافة أطياف المجتمع في محاصرة هذه الظاهرة، وتعزيز سيادة دولة القانون والاستفادة من تجارب الدول في مكافحة الفساد على اعتباره ظاهرة موجودة في جميع الدول».

وبحسب صفحة الحكومة بنفس التاريخ: «تنضوي الوثيقة على تعزيز جهود المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، وتقديم كامل الدعم التنظيمي والإداري والتشريعي والمالي لهذه المؤسسات لتقوم بدورها على النحو الأمثل».

وربما لا داعي للحديث بأنه ومنذ تاريخه أعلاه، أي منذ ثلاث سنوات، وحتى الآن اتسعت وتعمقت ظاهرة الفساد بشكل أكبر مما كانت عليه بأشواط، بل أصبحت أكثر فجاجة ووقاحة!

تقييد دور المؤسسات المعنية!

تعتبر الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش إحدى المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد افتراضاً، وبموجب القانون هي هيئة رقابية مستقلة، ترتبط برئيس مجلس الوزراء من الناحية الإدارية، وتهدف إلى تحقيق رقابة فعالة على عمل إدارات الدولة ومؤسساتها المختلفة من أجل تطوير العمل الإداري، وحماية المال العام، وتحقيق الفعالية في الإنتاج، ورفع مستوى الكفاية والأداء، وتسهيل توفير الخدمات للمواطنين، وبذلك تكون هذه الهيئة جهازاً إدارياً يمارس رقابة إدارية.

وبغض النظر عن آليات عمل الهيئة بما لها وما عليها، فإن الترجمة العملية على مستوى تعزيز عمل المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، بحسب «الوثيقة» الحكومية أعلاه، تمثلت بتقييد عمل هذه الهيئة بدلاً من دعمها! وبهذا الصدد، ربما تجدر الإشارة إلى أنه من إنجازات وزارة التنمية الإدارية خلال السنين الماضية، وفي معرض دورها على مستوى إعادة هيكلة الوزارات والجهات العامة، أنها ألغت مديريات الرقابة الداخلية في الجهات العامة، والتي كانت كادراتها الرقابية تتبع بعملها التفتيشي للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وتعمل بحسب قانونها، واستعاضت عنها بدوائر تتبع إدارياً للجهاز التنفيذي الحكومي مباشرة «مكتب وزير– مكتب مدير عام»، والنتيجة الموضوعية من ذلك، هي تقليص دور وفاعلية الأجهزة الرقابية في الجهات العامة.

أين أصبح مشروع قانون الكشف عن الذمم المالية الذي يلزم كبار موظفي الدولة بالإفصاح عن ممتلكاتهم بحسب ما رشح عنه من تفاصيل في عام 2019 مثلاً؟!

وعلى الرغم من بعض الاعتراضات على هذا الإجراء، من قبل بعض أصحاب الشأن والاختصاص، إلا أن الأمر تم وانقضى أمره! فإذا كان ما سبق أعلاه هو إحدى الخطوات المنجزة لتنفيذ «وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» على مستوى إحدى المؤسسات المعنية بهذا الشأن، فلكم أن تتوقعوا بقية الخطوات!

عجز السياسات الفاسدة

دون الخوض بالكثير من التفاصيل الإضافية، فمن المفروغ منه، بداية ونهاية، أن سياسات الأجور المجحفة لوحدها كمثال كانت كفيلة بتوسيع وتعميق ظاهرة الفساد، بعلم ودراية وإدارة حكومية تامة، وبالتوازي مع بقية السياسات وموبقاتها، فإن أي حديث جدي عن مكافحة الفساد سيتم تأريضه، بل ووأده في مهده!

فأين أصبح مشروع قانون «الكشف عن الذمم المالية»، أو قانون «الكسب غير المشروع»، الذي يلزم كبار موظفي الدولة بالإفصاح عن ممتلكاتهم، بحسب ما رشح عنه من تفاصيل في عام 2019، وعن وزارة التنمية الإدارية نفسها، مع الكثير من الحديث عنه وتسويقه، مثلاً؟!

فالأخبار التي يتم تصديرها بين الحين والآخر عن ضبط بعض الفاسدين الصغار هنا وهناك، مع عدم التقليل من أهميتها طبعاً، ليست إلا ذراً للرماد في العيون، بغاية إبعاد الأنظار عن الفساد الكبير، المتحكم بالبلاد والعباد، نهباً واستغلالاً ونفوذاً.

وبكل اختصار، فإن السياسات الفاسدة عاجزة عن مكافحة الفساد، ولا رهان عليها بهذا الشأن!

خبر عام وتعليق هام .. «بعدما استغنى السوريون عن شراء اللحوم باتوا يتجهون اليوم إلى حلول بديلة وهي شراء سمك البلميدا»

يقول الخبر: «بعدما استغنى معظم السوريون عن شراء اللحوم بسبب ارتفاع أسعارها، باتوا يتجهون اليوم إلى حلول بديلة، وهي شراء السمك، حيث يبلغ سعر كيلو سمك «البلميدا» نحو 3 آلاف ليرة سورية، مما جذب المواطنين إلى سوق السمك في بانياس، مدفوعين برغبة جامحة لإغناء مائدة طعامهم بوجبة سمك، في ظل الغياب القسري للحوم الحمراء، والبيضاء من جهة، ولاستغلال رخص سعر السمك في هذه الفترة من جهة أخرى».

تعليق: يا عمي حلو هل الحكي.... المهم في حدا من السوريين قدر يعوض عن اللحوم البيضا والحمرا ويكسب قيمة غذائية من ناحية أخرى... بس هاد الحكي بالمحافظات الساحلية... طيب وباقي المحافظات وسكانها شو عندهم بدائل؟؟ بتعرفو قديش وصل سعر كيلو السمك فيها بسبب أجور النقل ولا ما بتعرفو؟ هاد غير احتمال العطب من الشوب.. وبالتالي التسمم! بس أكيد مو مهم كل هاد الحكي بالنسبة للحكومة..

يقول الخبر: «أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن تعديل على كميات الخبز المدعوم الموزع عبر البطاقة الإلكترونية، وذلك بعد نفيها بنحو 24 ساعة، والتي استهدفت من خلاله شريحتين».

تعليق: لا صدق ولا ثقة ولا مصداقية ولا قرارات صائبة ولا خبز ولا حياة ولا نفس ولا عيشة.. كلو برعاية الحكومة والقائمين تحت أجنحتها... هُزلت... ولك عاااايب عاااايب عليكن...

يقول الخبر: «وعد عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق بأن أزمة عدم توفر السرافيس وخروجها عن خطوطها ستُحل مع بداية تطبيق نظام مراقبة السرافيس عبر تقنية الـ GPS مع بداية الشهر القادم».

تعليق: تحت عنوان كيف تحول المشكلة لمصيبة!! فكركن حليتو المشكلة مثلاً.. لأن الحقيقة إنو القادم ح يكون أعظم بتقنياتكن الفظيعة ببلد من أسوأ الشغلات فيها هي الشغلات التكنولوجية والتقنية... لك الشعب مل منكن ومن حلولكن الخُرندعية..

يقول الخبر: «ألزمت وزارة المالية المدارس الخاصة السورية باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة لتحديد رقم عملهم، بحيث يتم اعتماد رمز الاستجابة السريعة QR على كل فاتورة صادرة، وللربط مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية».

تعليق، السؤال الذي يطرح نفسه: هل التزمت المدارس الخاصة سابقاً بجميع القرارات الخاصة بها؟؟؟ الجواب بالتأكيد: لا... كان في لف ودوران ولعب وتنسيق وتكتيك مع المعنيين لحتى يتم كلشي من شفط مصاري بالطريقة القانونية... لك ع مين عم تلعبوا أنتو؟؟ ع شعب فهمانكن وفهمان اللف والدوران تبعكن.. يعني ح يكون في بوابة فسااااد جديدة مو أكتر؟؟؟

يقول الخبر: «أعلنت وزارة الاتصالات والتقانة عن تنفيذ معيار بإلغاء الدعم الحكومي عن أصحاب المهن البحرية، وذلك وفق البيانات الواردة لوزارة النقل».

تعليق: كل يوم شريحة جديدة عم تدخل ع حيز إنهاء الدعم.. بتحسوا وكأنو الحكومة.. لا سمح الله.. «مستحية من الناس» لتنهي الدعم دفعة وحدة عن الكل... يلا هانت.. ح نوصل للحلقة الأخيرة برفع الدعم عن المواطن يلي الله خالقو كامل بإيدين ورجلين وعيون وآدان وأنف وتم... ما كلو عم ندفع ضريبتوا بأرضنا وبوطننا الحبيب!!!!

الاستنزاف الممنهج للقطاع الإنتاجي الوطني

يستمر النزيف على مستوى قطاع الثروة الحيوانية، في ظل الغرق الكامل بمستنقع الأزمات المزمن، ولا حلول جدية يجري اتخاذها من قبل الجهات المعنية عبر النهوض بما تبقى من تعداد لرؤوس الثروة الحيوانية، سوى المزيد من الاستنزاف والمضي قدماً نحو تسجيل المزيد من التراجع.

■ عبير حداد

حيث تشير الإحصاءات الأخيرة أن تعداد الثروة الحيوانية، قد تراجع بنسبة 50% خلال السنوات الماضية، ورغم ما جرى ويجري، تستمر الحكومة باستراتيجية تصدير المزيد من رؤوس الثروة الحيوانية، ليتعمق بالطرف المقابل تسجيل المزيد من تراجع الاستهلاك المحلي للحوم الحمراء...

الحل الحكومي بالتصدير؟!

لقد وافق رئيس مجلس الوزراء يوم 18 آب الجاري على توصية اللجنة الاقتصادية، المتضمنة السماح بتصدير ذكور الأغنام والماعز الجبلي عبر كافة المنافذ الحدودية حتى نهاية شهر تشرين الثاني من العام الحالي.

تفاصيل القرار

يقضي القرار بتصدير 200 ألف رأس من الأغنام والماعز كحد أقصى، ويسمح لكل مصدّر بتصدير 1000 رأس عبر المنافذ البرية و5000 رأس عبر المنافذ البحرية والجوية.

كما ألزم القرار المصدّر بإعادة 300 دولار مقابل كل رأس مصدَّر، لصالح استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي للموسم القادم كالأسمدة والمواد العلفية...

الرؤية الحكومية للقرار

الهدف من القرار بحسب الرؤية الحكومية، وكما صرح مدير الإنتاج الحيواني هو: تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني على اعتبار أن جميع عائدات التصدير ستؤول لصالح تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، والإسهام في الحد من تهريب الأغنام والماعز، إضافة إلى مساعدة المربين على الاستمرار في عملية التربية سيما في ضوء ارتفاع تكاليف مدخلات عملية التربية، حيث تقدم عدد كبير من المربين بطلبات للسماح بتصدير عدد من رؤوس ذكور الأغنام والماعز، علماً أن الكمية المسموح بتصديرها هي جزء من معدل النمو السنوي للقطيع.

انعكاسات العمل الحكومي!

يُعد قرار التصدير أعلاه كارثياً من حيث انعكاساته السلبية على واقع المعيشة، سواء من حيث تسجيل المزيد من التراجع على مستوى تعداد القطعان، أو من حيث تسجيل المزيد من ارتفاع الأسعار على مستوى منتجات هذا القطاع من لحوم أو ألبان وأجبان...إلخ.

فقد شهدت سوق اللحوم الحمراء ارتفاعات مستمرة خلال الفترة الماضية، حتى وصل سعر كيلو اللحم الضأن الهبرة إلى 45 ألف ليرة في يومنا الراهن!

ووفقاً لمؤشر الأسعار والغلاء المعمم على كافة المنتجات الغذائية، فقد أحجم المواطن ذو الدخل المحدود، وهم الطبقة الغالبة في البلاد، عن شراء اللحوم الحمراء، مستعيضين عنها باللحوم البيضاء كخيار بديل لمصدر البروتين الحيواني، أما اليوم، بعد موجة الغلاء غير المنطقية مقارنة بدخل المواطن المحدود، والتي طالت اللحوم البيضاء «الفروج»، حتى باتت تنافس اللحوم الحمراء بارتفاع أسعارها، فلم تعد اللحوم بكافة أشكالها بوارد الاستهلاك من قبل المواطن، بعد أن أدرجت الكثير من المواد الغذائية الضرورية لضمان سلامة وصحة المواطن الجسدية والعقلية، ضمن دائرة المحظورات الاستهلاكية التي يغطيها دخله، ليعيش على فتات يضمن له البقاء على قيد الحياة ولو على حساب صحته، فلا خيار بديل، طالما أن الحكومة قد غضت الطرف عن تعديل أجور المواطنين الزهيدة مقابل تكاليف المعيشة المرتفعة جداً.

وبالتالي، سنشهد خلال الفترة القادمة كنتيجة لقرار التصدير، تسجيل المزيد من ارتفاعات الأسعار على مستوى اللحوم الحمراء ومنتجاتها الأخرى، والمزيد من البؤس الذي سيضرب المحرومين أصلاً من أساسيات العيش الكريم.

فتح باب التصدير لم ولن يغلق قنوات التهريب سواء لقطعان الثروة الحيوانية أو غيرها من المنتجات والسلع طالما أن المبررات غير المنطقية متوفرة بأرضيتها الثابتة وبيئتها الحاضنة

مبررات غير مبررة

أما من حيث المبررات الحكومية، صحيح أن التصدير سيعوض على المربين بعض خسائرهم، ولكن في حقيقة الأمر، إن الحل المقترح لحظي التأثير على المربين، وليس جذرياً، إلا إن أرادت الحكومة الموقرة اعتماد هذا الشكل كحل لتغطية نفقات الإنتاج المرتفع على المربين، ولتغطية جزء من حاجتها للقطع الأجنبي، ناهيك أن الرابح الأكبر من كل تلك العملية هي جيوب المصدرين، وعلى حساب استمرار استنزاف هذا القطاع الهام الذي يشكل أمناً غذائياً وطنياً، وعلى حساب حرمان المواطن من حقه بامتلاك نظام غذائي متوازن يضمن له ولأبنائه صحة سليمة.

ذريعة التهريب

ثم إن فتح باب التصدير لم ولن يغلق يوماً قنوات التهريب، سواء لقطعان الثروة الحيوانية أو غيرها من المنتجات والسلع، طالما أن المبررات غير المنطقية متوفرة بأرضيتها الثابتة وبيئتها الحاضنة.

فلا رقابة جدية أثبتت جدارتها على مستوى السنين الماضية، ولا جدية العمل الحكومي بتأريض الأسباب، قد أحدثت تغييراً جدياً انعكس على واقع المربي أو المواطن، فهناك الكثير من الحلول التي يمكن من خلالها التحكم بأدوات التغيير نحو واقع إنتاجي واستهلاكي أفضل، يحافظ على دورة إنتاج كاملة بجميع حلقاتها، ولكن إيجاد الحلول الجدية على ما يبدو يغلق الأفق أمام استمرار المزيد من قنوات الأرباح المرقومة لحيتان الاستيراد والتصدير والتهريب.

الحلول مقابل المعيقات

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج وطرق تأمينها ملقاة على عاتق المربين، وهي المعاناة الأكبر والتي أدت وستؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار، طالما أن السوق السوداء هي المتحكم الأكبر بالأسعار والكميات، مقارنة بفتات الدعم حكومي المقدم لهم، سواء كان للأعلاف أو اللقاحات والأدوية البيطرية، أو المحروقات اللازمة لعمليات النقل والتدفئة شتاءً، ونضيف إلى ذلك تكاليف أخرى يتحملها المربي في حال انتشار مرض معد بين القطعان، تتراوح بين الأدوية وتعرفة أجرة الطبيب البيطري.

أما إن كانت الحكومة جدية بإيجاد الحلول فإن إمكانية إنتاج الأعلاف محلياً ليست ضرباً من الخيال، خصوصاً أن العوامل الأساسية لإنجاحه متوفرة، إن كان من ناحية توفر الأراضي الخصبة القابلة للزراعة، أو من حيث المعامل اللازمة للإنتاج، وما ستوفره من فرص عمل أيضاً، أضف إلى ذلك ما ستوفره من قطع أجنبي بديل عن عمليات الاستيراد، والتكاليف الإضافية كأجور النقل والشحن وذرائع العقوبات والحصار وهوامش أرباح حيتان الاستيراد المضافة، والتي تزيد من تكاليف الاستيراد، ناهيك أن الاستيراد يكون وفق أسعار الصرف المركزي، ولكنها تباع وفق أسعار السوق السوداء.

وأضعف الإيمان كان يمكن للحكومة في ظل عمليات الاستيراد القائمة وضع الشروط وآلية لمراقبة الأسعار عالمياً، وأسعارها محلياً، وضبط هوامش الربح وأجور النقل، للحد من تلاعب المستورد بالأسعار عبر فواتير الاستيراد تلك، وهذا ما قد أعلنت عنه سابقاً وزارتا الزراعة والتموين يوم 11 تشرين الأول الماضي، وهو يقوم على نقطتين أساسيتين، الأولى: أن تتوافق الأسعار مع الكلفة الحقيقية للأعلاف.

والثانية: أن يتم وضع تسعيرة جديدة للأعلاف كل 3 أشهر، يلتزم بها المستورد، ويكتب تعهداً عند حصوله على إجازة الاستيراد، ومن ثم يقوم بتسليم حصة مؤسسة الأعلاف من الكمية المستوردة، وهذا ما لم ينعكس عملياً على واقع الأسعار كنتيجة للجهود الحكومية التي تثبت بما لا يترك مكان للشك، أن مصالح حيتان التصدير والاستيراد لتحقيق المزيد من الأرباح هي فوق كل اعتبار، ويجري تمريرها فوق مصلحة الوطن والمواطن، وعلى حساب تدمير القطاعات الإنتاجية.

«مسيرة جديدة لتعاون بريكس»

خلال العام الجاري، تولت الصين رئاسة مجموعة دول بريكس «البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا». حيث حملت الفترة ما بين 22 و24 حزيران الماضي قمة مجموعة بريكس الرابع عشرة التي تزامنت مع حوارٍ رفيع المستوى بشأن التنمية العالمية. وتحت شعار «تعزيز شراكة بريكس العالية الجودة، وبدء عصر جديد للتنمية العالمية»، قام قادة الدول الخمس بمناقشة عميقة حول تعاون الدول الأعضاء في كافة المجالات والقضايا ذات المصالح المشتركة. أما الميزة الأساسية لهذا العام، فهي أن القادة لم يناقشوا نواياهم اللاحقة حول النتائج الابتكارية فقط، بل احتفلوا بنتائج حقيقية على الأرض تم إنجازها، وباتت تمهّد الطريق لدخول منظومة بريكس في مرحلة جديدة كلياً باعتراف المحللين الغربيين.

■ قاسيون

يتحدث قادة بريكس اليوم علناً عن تعزيز ما يسمونه بالتعاون القائم على الفوز المشترك لتحسين نظام الحوكمة العالمية وكذلك عن إقامة علاقات الشراكة عالية الجودة وإطلاق «مسيرة جديدة لتعاون بريكس». وهو ما أثمر في القمة التي تم عقدها في حزيران حين وقّع قادة دول المنظومة على «إعلان بكين لقمة مجموعة بريكس الرابع عشرة» والذي يتكون من خمسة وسبعين بنداً تم توزيعها على ثمانية مجالات عكست آراء دول بريكس وتوجهاتها الحازمة «لحماية العدالة والإنصاف الدوليين وموقفها المشترك تجاه القضايا الأساسية».

المسؤولية التاريخية أمام المنظومة

اليوم، تشهد الموازين الدولية تغيّرات كبيرة خلافاً للمصلحة الأمريكية والغربية عموماً، إلى حد بات الحديث عن تغير طبيعة العالم الذي نعيش فيه ليس حكراً على الدوريات والصحف الشرقية، بل وكذلك مراكز التحليل الغربية التي يضطر عدد متزايد منها للاعتراف بالحقائق والوقائع الجديدة.

ومع هذه التغيرات وزيادة التحديات العالمية، أصبح البحث في أسس النظام العالمي القادم موضوع اهتمام دول العالم كلها. ومن الطبيعي في هذا السياق أن تتحمل دول بريكس، باعتبارها الدول النامية الكبيرة والدول الناشئة الأساسية في العالم، المسؤولية التاريخية، حيث تعمل بشكل مشترك في سبيل كسر هيمنة الغرب والمساهمة بفعالية في دفع العالم نحو أعلى درجة ممكنة من الاستقرار في ظل ردود الفعل الغربية غير المرحبة بوقائع العالم الجديد وتوازناته.

كسر التبادل اللامتكافئ

لا تترك دول بريكس فرصة إلا وتستغلها لتؤكد أن الذي يسير عكس تيار التاريخ ويحاول قطع طريق صعود الآخرين سيجد طريقه مسدوداً في نهاية المطاف، وتمشي المنظومة خطوة إضافية بإعلان قادتها نيتهم «إزالة جميع الحواجز التي تعرقل تطور القوى المنتجة»، و«قيادة ودفع التطور السلمي العالمي» و«خلق نظام تجارة تعددي». ولتحقيق ذلك، تتشاور دول المجموعة فيما بينها وتتعاون على أرضية تحقيق مصلحة الجميع وتعزيز الاقتصاد العالمي وزيادة تمثيل دول الأسواق الناشئة والدول النامية، وضمان مساواة الدول أمام الحقوق والقواعد والفرص، بما يعني كسر منظومة «التبادل اللامتكافئ» التي ارتكز الغرب عليها بوصفها جوهر النهب العالمي بحق الدول النامية.

تمشي المنظومة خطوة إضافية بإعلان قادتها نيتهم «إزالة جميع الحواجز التي تعرقل تطور القوى المنتجة»

لعالم أكثر إنصافاً وعدلاً

في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتجذرة التي يواجهها العالم، تشير دول بريكس إلى أنه لا يمكنها تقليل آثار هذه الأزمة الاقتصادية إلا بتكثيف التضامن والتعاون فيما بينها بشكل فعال، حيث يجب على كل أطراف المجموعة أن توحّد أفكارها وجهودها وتعزز التنسيق حول سياسات الاقتصاد الكلي لتجنب انعكاسات هذه الأزمة ليس على دول المجموعة فحسب، بل وعلى الدول النامية عموماً.

وتؤكد المجموعة أنه يجب على الدول المؤثرة الرئيسية أن تنتهج سياسات اقتصادية مسؤولة تفادياً للتداعيات السلبية الناتجة عن سياساتها المعنية تجاه الدول الأخرى أو تشكيل صدمات كبيرة على الدول المجاورة. ما يعني أنه وبرغم الصعوبات والتحديات الناجمة عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمرّ بها العالم اليوم، فإن لدى دول مجموعة بريكس كامل الرغبة في قيادة بناء العالم الجديد الذي يجب –وفقاً لبيان بكين الأخير– أن يكون أكثر إنصافاً وعقلانية وشمولاً وتسامحاً.

النمو: طريق الحفاظ على السلم العالمي

السلام حاجة مشتركة لكل الشعوب وشرط أساسي لتحقيق النمو. لكن، في الوقت الراهن، يواجه المجتمع الدولي مزيداً من التحديات الأمنية.

في مجال الأمن التقليدي، وبينما لا تزال بعض المشكلات القديمة التقليدية – الناتجة عن البنية المهترئة للعالم القديم بزعامة واشنطن– مستمرة، ظهرت بوادر جديدة لتعقيد الوضع عالمياً، حيث تشهد الأسعار العالمية للحبوب والطاقة وغيرها تقلبات، وتواجه سلاسل التوريد العالمية عراقيل خطيرة.

وفي مجال الأمن غير التقليدي، تظهر التهديدات تباعاً. حيث ما زالت جائحة كورونا ومتحوراتها المتعددة تتفشى في العالم مع ظهور «فجوة لقاحات» كبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وكذلك تشهد المنظمات الإرهابية المدعومة من المركز الغربي موجة جديدة، بينما تزداد مخاطر تغير المناخ، وتقع حوادث الأمن السيبراني مراراً وتكراراً.

على هذه الأرضية، تقدّمت الصين رسمياً بمبادرة الأمن العالمي على هامش منتدى بوآو الآسيوي هذا العام، وهي المبادرة التي لاقت استجابة ودعماً إيجابيين من المجتمع الدولي، حيث دعت الصين إلى شق طريق جديد يتميز بالحوار بدلاً من الصراع، والشراكة بدلاً من التبعية، والمصلحة المشتركة بدلاً من ألعاب المصلحة الصفرية على الطريقة الغربية التي تفرض على دول العالم إما الرضوخ لإرادة المركز الغربي وإما التهديدات التقليدية وغير التقليدية من كل حدب وصوب.

في عالم ما بعد الهيمنة الغربية

وعلى ما يبدو، ستكون لمبادرة الأمن العالمي أهمية فعلية وتأثير بعيد المدى، حيث تشير التقديرات إلى أن الصين تنوي الاستفادة من قضية السلم العالمي للدخول على خط حل العديد من الصراعات الإقليمية القائمة في آسيا وخارجها، وهي الصراعات التي وظفها الغرب في سبيل «شفط ثروات» عدد كبير من الدول والحد من نموها الاقتصادي.

مبادرات: قول وفعل حقيقي

منذ تأسيسها، تقوم مجموعة بريكس في أحد وجوهها على فكرة أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لمعالجة المشاكل المتنوعة التي تقف عائقاً أمام تطور الدول ورفاه شعوبها. وبناءً على ذلك، وضعت دول المجموعة مبادرة التنمية العالمية في الأمم المتحدة، والتي دعت من خلالها المجتمع الدولي لوضع مسألة النمو في مكانٍ بارز وفي رأس أولويات السياسة العالمية، بما في ذلك تقديم دعم أكثر فعالية واستهدافاً للدول النامية التي يعاني ما يقارب 2،1 مليار من شعوبها الموزعين على أكثر من 70 دولة جراء آثار الجائحة ونقص الغذاء والطاقة وأزمة الديون.

وحصلت مبادرة التنمية العالمية على استجابة واسعة في المجتمع الدولي، وخلافاً للرغبة الغربية التي حاولت تجاهل هذه المبادرة، فقد انضمت أكثر من ستين دولة إلى ما بات يعرف بـ«مجموعة أصدقاء مبادرة التنمية العالمية» التي أطلقتها دول بريكس.

وسرعان ما نقلت دول المجموعة رغبتها ونيتها هذه إلى إطار الأفعال وليس مجرد الأقوال فقط، حيث تم إنشاء «صندوق التنمية العالمية والتعاون ما بين دول الجنوب»، وإنشاء مركز تعزيز التنمية العالمية، ودفع العالم نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإنشاء «الشراكة الخاصة بمكافحة الفقر ودفع التنمية العالمية»، وإطلاق المشروع الخاص لزيادة محاصيل الحبوب، وتأسيس تحالف الابتكار، والبحث والتطوير والتعاون الدولي في مجال اللقاحات، ودفع عجلة بناء شراكة التعاون الدولي للطاقة النظيفة، وإنشاء الشبكة الإدارية المستدامة العالمية للغابات، وغيرها من النتائج التي تغطي مجالات التعاون الثمانية ذات الأولوية لمبادرة التنمية العالمية، بما فيها تخفيف الفقر، والأمن الغذائي، ومكافحة الجائحة وتوفير اللقاحات، والتمويل من أجل التنمية، وتغير المناخ والتنمية الخضراء، والتصنيع، والاقتصاد الرقمي والترابط والتواصل في العصر الرقمي. وجميع هذه الإجراءات الابتكارية لاقت إقبالاً كبيراً بين كثير من القادة الذين رأوا أنها تتفق مع الاحتياجات الملحة لتنمية الدول النامية.

التوسع والتجذر على أرضية قوة المجموعة

حققت آلية تعاون دول بريكس توسعاً وتجذراً كبيرين. ونظرة سريعة على واقع تطور المجموعة كفيل بإيضاح حجم الخطوة الكبيرة التي أنجزتها المجموعة خلال فترة قياسية، ففي أيلول عام 2006، عقد وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين أول اجتماع لهم، في إشارة على بدء التعاون بين الدول الأربع رسمياً. وفي ديسمبر عام 2010، انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة رسمياً، فأصبحت تتكون من خمس دول.

تقوم بريكس على فكرة أن النمو الاقتصادي هو المفتاح لمعالجة المشاكل المتنوعة التي تقف عائقاً أمام تطور الدول ورفاه شعوبها

وعلى مدار السنوات الـ16 المنصرمة، شكلت آلية التعاون في بريكس إطاراً تعاونياً شاملاً ومتعدد المستويات وواسع النطاق يغطي عشرات المجالات: الاقتصاد والتجارة، والمالية، والعلوم والتكنولوجيا، والزراعة، والثقافة، والتعليم، والصحة، والمؤسسات الفكرية وإنشاء رابطة توأمة المدن... إلخ.

وتحتل دول بريكس 26% من مساحة العالم، ويشكل سكانها 42% من سكان العالم، وتساهم بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و18% من حجم التجارة الدولية. وبسرعة غير متوقعة، باتت المجموعة منصة أساسية لتعزيز التعاون بين الدول الناشئة والدول النامية، وقوة مهمة أساسية لا يمكن تجاهلها على الساحة الدولية، حيث تمثل الاتجاه التاريخي الصاعد للقوى النامية.

وبهذا المعنى، فإن مجموعة بريكس ليست نادياً مغلقاً، وإنما كتلة مترابطة تسعى إلى التعاون والمصلحة المشتركة. ومع زيادة الشركاء باطراد، تُظهر مجموعة بريكس مدى التضامن بين الدول النامية، حيث أجرت دول بريكس محادثات وحوارات مع قادة عدد من الدول الإفريقية، ودول أمريكا الجنوبية، وقادة الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وقادة الدول الأعضاء والدول المراقبة والدول المدعوة في منظمة شنغهاي للتعاون، وقادة الدول الأعضاء في «مبادرة خليج البنغال للتعاون الاقتصادي والتقني المتعدد المجالات»، الأمر الذي عزز إلى حد كبير التأثير الدولي للمجموعة.

وفي عام 2017، على هامش قمة بريكس في شيامن في الصين، قدم الرئيس شي جين بينغ فكرة التعاون الجديدة «بريكس+»، داعياً المزيد من الدول الناشئة والدول النامية للمشاركة في أعمال بريكس، وذلك من أجل تحقيق التنمية والازدهار المشتركين. وفي عام 2021، وسّع بنك التنمية الجديد لدول بريكس قدرته مرتين، معلناً الموافقة على انضمام دولة مصر والإمارات وبنغلاديش وأوروغواي إلى البنك كأعضاء جدد.

«بريكس+» والمستقبل غير الغربي

ارتقت أنشطة حوار «بريكس+» في عام 2022، إلى مستوى وزراء الخارجية. وإلى جانب ذلك، ستجري المجموعة مناقشة فيما بينها بشأن توسيع نطاق المجموعة أيضاً.

في هذا الصدد، استضافت الصين الحوار الرفيع المستوى بشأن التنمية العالمية في إطار «بريكس+»، حيث حضر قادة الدول الأعضاء الخمس وقادة من ثلاث عشرة دولة ناشئة ودولة نامية غير عضو، تحت عنوان «إقامة علاقات الشراكة للتنمية العالمية في العصر الجديد والعمل سوياً على تنفيذ أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة»، إذ أجرى القادة مناقشات وتبادلوا الآراء بشأن قضايا التنمية العالمية ذات الاهتمام المشترك.

وعلى خلفية هذا التطور في الدور الذي تلعبه المجموعة، سيجري خلال العام الجاري ما يقارب 170 نشاطاً متنوعاً متعلقاً ببريكس، ستشارك فيه أكثر من خمسين دولة غير عضو في المجموعة. أما عن صورة مجموعة بريكس في المستقبل، فتتطلع المجموعة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والدول النامية في إطار «بريكس+» إلى مستوى أعلى، وفي مجالات أوسع ونطاق أكبر، لإضافة قوة حيوية للعالم الذي تسوده الاضطرابات والتحديات.

أوكرانيا وغزو رأس المال

الرأسمالية الغربية لا يمكن أن تتوقّف عن التوسّع بشكل طوعي، وتوسعها في أوكرانيا لم يبدأ مع الحرب الدائرة، ولكنّ الحرب قادرة على تسهيل ما كان يصعب الحصول عليه بغير حرب. يمكن لجميع الشعوب التي عانت من الحروب في بلادها أن تسمع المصطلحات والألفاظ ذاتها في خطب حكوماتها التي تعمل لصالح الرأسمالية الغربية: تعليق حقوق العمال والحقوق السياسية بهدف «المقاومة»، خصخصة وإعفاءات للشركات الأجنبية أو فروعها المحليّة من أجل جذب الاستثمار و«تنشيط الاقتصاد»، تحرير الأسعار والزراعة ورفع الدعم من أجل «تعزيز الإنتاج» ... إلى ما هنالك من خطب مشتركة تصدح بها حناجر وكلاء الغرب المحليين. وأوكرانيا هنا ليست استثناءً، ورأس المال الغربي متحفز للسيطرة الكلية عليها. إليكم مقال الاقتصادي مايكل روبرتس الذي يبيّن فيه كيف يحدث الأمر في أوكرانيا.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

وافق الدائنون الأجانب لأوكرانيا مؤخراً على طلب الحكومة الأوكرانية بتجميد مدفوعات سداد ديونها بما يخصّ قرابة 20 مليار دولار من الدَّين الأجنبي. سيمكّن هذا أوكرانيا من تجنّب التخلف عن السداد لمقرضيها عبر البحار. لكن على عكس ضائقة الديون التي تعاني منها اقتصادات أخرى، يبدو أنّ حاملي السندات الأجانب سعداء بمساعدة أوكرانيا– ولو لمدّة عامين فقط. ستوفر هذه الخطوة لأوكرانيا 6 مليارات دولار خلال هذه الفترة، ممّا يساعد على تقليل الضغط على احتياطيات البنك المركزي التي تراجعت بنسبة 28% منذ بداية العام على الرغم من إغداق المساعدات الخارجية الكبيرة.

ليس من المستغرب أنّ الاقتصاد الأوكراني في حالة مزرية، ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 30% في عام 2022، وأن يبلغ معدل البطالة 35%. رغم ذلك نرى بأنّ يوري بوتسا، نائب وزير المالية الأوكراني يقول: «نحن ممتنون لدعم القطاع الخاص لاقتراحنا في مثل هذه الأوقات العصيبة لبلدنا، وأودّ أن أوكّد أنّ الدعم الذي تلقيناه خلال هذه الصفقة يصعب التقليل من شأنه... سنبقى منخرطين بشكل كامل مع مجتمع الاستثمار بشكل أكبر، ونأمل في مشاركتهم في تمويل إعادة بناء بلدنا بعد أن ننتصر في الحرب».

يكشف بوتسا هنا عن الثمن الذي يجب دفعه مقابل هذه الهبة المحدودة من قبل الدائنين الأجانب: السعي المتسارع من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات وحكوماتها للسيطرة على موارد أوكرانيا، ووضعها تحت سيطرة رأس المال الأجنبي دون أية قيود أو شروط.

بات من الواضح اليوم المسار الذي اتخذته أوكرانيا في مجال خصخصة وتسليم الموارد الزراعية الهائلة لأوكرانيا إلى الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات. كما وثقت سلسلة من التقارير الصادرة عن المرصد الاقتصادي لمعهد أوكلاند منذ عدّة سنوات استيلاء رأس المال الأجنبي على أوكرانيا.

لدى أوكرانيا ما بعد الاتحاد السوفييتي 32 مليون هكتار صالحة للزراعة من التربة السوداء «المعروفة باسم cernozم»، أي ما يساوي ثلث مساحة الأراضي الخصبة الزراعية الغنية الموجودة في الاتحاد الأوروبي. يبلغ إنتاج «سلّة خبز أوروبا» كما يطلق عليها: 64 مليون طن من الحبوب والبذور سنوياً، كما أنّها من بين الأكبر في العالم في إنتاج الشعير والقمح وزيت عباد الشمس «تنتج أوكرانيا 30% من زيت عباد الشمس العالمي».

إنّ الاستيلاء الغربي المخطط على موارد أوكرانيا كان جزئياً سبباً في الوصول إلى النزاع العسكري الذي نشهده اليوم عبر تغذيته مقدماته: الحرب شبه الأهلية، وانقلاب ميدان، وضمّ شبه جزيرة القرم من قبل روسيا. أوضح معهد أوكلاند بشكل موثق كيف أنّ جهود الحدّ من الخصخصة في أوكرانيا قد أنتجت عام 2001 فرض حظر على بيع الأراضي للأجانب، ومنذ ذلك الحين كان إلغاء هذه القاعدة هدفاً رئيسياً للمؤسسات الغربية. في وقت مبكر من عام 2013 على سبيل المثال: قدم البنك الدولي قرضاً قيمته 89 مليون دولار أمريكي بهدف تطوير قانون وبرنامج ملكية الأراضي بما يلزم لتحويل الأراضي المملوكة للدولة والتعاونية إلى أراض تجارية. وفقاً لما ورد في ورقة البنك الدولي عام 2019، كان الهدف هو «تسريع الاستثمار الخاص في الزراعة». هذا الاتفاق– الذي نددت به روسيا في ذلك الوقت باعتباره باباً خلفياً لتسهيل دخول الشركات الغربية متعددة الجنسيات– يتضمن تعزيز «تعزيز الإنتاج الزراعي الحديث ... بما يسمح باستخدام التكنولوجيا الحيوية»، وهو ما يمثل انفتاحاً واضحاً على المحاصيل المعدلة وراثياً في الحقول الأوكرانية.

وعلى الرغم من الحظر المفروض على بيع الأراضي للأجانب، تمكنت عشر شركات زراعية متعددة الجنسيات بحلول عام 2016 من السيطرة على 2,8 مليوني هكتار من الأراضي بشكل فعلي. تشير بعض التقديرات إلى أنّ 3,4 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية الأوكرانية هي اليوم في أيدي الشركات الأجنبية والشركات الأوكرانية التي تعتبر فروعاً لشركات أجنبية، أو غالبية المساهمين فيها أجانب. كما أنّ تقديرات أخرى تصل إلى أنّ هؤلاء يسيطرون على 6 ملايين هكتار.

ألغت حكومة زيلينسكي قرار وقف بيع الأراضي للأجانب في النهاية في عام 2020، وهو الأمر الذي دعت وزارة الخارجية الأمريكية وصندوق النقد الدولي مراراً إلى إزالته. وكان هذا القرار قد جاء خلافاً لما هو مقرر من إجراء استفتاء بشأن القضية في عام 2024.

الاستيلاء الغربي المخطط على موارد أوكرانيا كان جزئياً سبباً في الوصول إلى النزاع العسكري الذي نشهده اليوم عبر تغذيته مقدماته

ما لم يتمّ الاستيلاء عليه قبل الحرب يصبح مباحاً بعدها

اليوم مع استمرار الحرب، تكثّف الحكومات والشركات الغربية خططها لدمج أوكرانيا ومواردها في الاقتصادات الرأسمالية في الغرب. في 4 تموز اجتمع مسؤولون رفيعو المستوى من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية في سويسرا، ضمن ما يسمّى «مؤتمر تعافي أوكرانيا URC».

ركزّت أجندة المؤتمر بشكل واضح على فرض تغييرات سياسية على أوكرانيا، وتحديداً: «تعزيز اقتصاد السوق واللامركزية والخصخصة وإصلاح الشركات المملوكة للدولة وإصلاح الأراضي وإصلاح إدارة الدولة» و «التكامل الأوروبي الأطلسي». كان جدول الأعمال في الواقع متابعة لمؤتمر الإصلاح الأوكراني الذي عقد في 2018 والذي شدد على أهمية خصخصة معظم ما تبقى من القطاع العام في أوكرانيا، مشيراً إلى أنّ «الهدف النهائي للإصلاح هو بيع الشركات المملوكة للدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص»، إلى جانب دعوات لمزيد من الخصخصة، وإلغاء القيود التشريعية وإصلاح الطاقة وإصلاح الضرائب والجمارك. ذكر التقرير في حينها: «الحكومة هي أكبر مالك للأصول في أوكرانيا. لقد طال انتظار الإصلاح في الخصخصة والشركات المملوكة للدولة، حيث بقي هذا القطاع من الاقتصاد

الغربي والاستفادة من الحرب

الأوكراني دون تغييرات كبيرة منذ عام 1991.

المفارقة، أنّ استطلاعاً للرأي في عام 2018 قد أظهر بأنّ معظم الأوكرانيين يعارضون خطط المؤتمر المستمرة، فقد عارضها 49,9% من المستطلعين، بينما أيّد 12,4% فقط خصخصة الشركات المملوكة للدولة والإصلاحات. «كانت إجابة 12% بأنّهم لا يكترثون، و25,7% لم يكن لديهم إجابة». لكنّ ما لم يتمّ قبل الحرب يمكن أن يتمّ بعدها.

في حزيران 2020 وافق صندوق النقد الدولي على برنامج قرض بقيمة 5 مليارات دولار لمدة 18 شهر مع أوكرانيا. في المقابل، رفعت الحكومة الأوكرانية تعليقاً لمدة 19 عام على بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة، بعد الضغط المستمر من المؤسسات المالية الدولية. وكما علّقت أولينا بورودينا من شبكة التنمية الريفية الأوكرانية قائلة: سيكون القلّة هم المستفيدون الرئيسيون من هذا الإصلاح... وسيزيد هذا من تهميش المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ويخاطر بقطعهم عن مواردهم الأكثر قيمة.

الآن، أعاد مؤتمر إحياء أوكرانيا التأكيد على خطط الغرب للاستحواذ على الاقتصاد الأوكراني وتسليمه لرأس المال الغربي، مع موافقة كاملة من حكومة زيلينسكي. وفي ختام الاجتماع، صادقت جميع الحكومات والمؤسسات الحاضرة على بيان مشترك أطلق عليه اسم «إعلان لوغانو». تمّ استكمال هذا الإعلان من خلال «خطّة الإنعاش الوطني»، والتي تمّ إعدادها بدورها من قبل «مجلس الإنعاش الوطني» الذي أنشأته الحكومة الأوكرانية بأوامر غربية.

دعت هذه الخطة إلى مجموعة من الإجراءات المؤيدة لرأس المال، بما في ذلك «خصخصة الشركات غير الحيوية» والانتهاء من خصخصة الشركات المملوكة للدولة. وتمّ وضع مثال بيع شركة الطاقة النووية المملوكة للدولة EneroAtom في أوكرانيا من أجل «جذب رأس المال الخاص إلى النظام المصرفي»، كما دعت الخطة إلى خصخصة المصارف المملوكة للدولة بهدف «جذب رأس المال الخاص إلى النظام المصرفي». وبالمثل الدعوة إلى خصخصة وتعزيز ريادة الأعمال على الصعيد الوطني، حيث حثّت «خطّة الإنعاش الوطني» على «إلغاء القيود التشريعية» بشكل كبير، واقترحت إنشاء «مشاريع محفزة» لفتح الاستثمار الخاص في القطاعات ذات الأولوية.

> الأزمة الأوكرانية ليست مكاناً لبرنامج نموذجي لإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي أي ليس التقشف المالي المعتاد وطلبات الخصخصة التي يفرضها عادة صندوق النقد الدولي

كسر ما تبقى للعمال من حماية منذ زمن السوفييت

في دعوة صريحة لخفض تدابير الحماية العمالية، هاجمت الوثيقة ما تبقى من القوانين المؤيدة للعمال في أوكرانيا، والتي يُعدّ بعضها من بقايا الحقبة السوفييتية. اشتكت «خطّة الإنعاش الوطني» من «تشريعات العمل القديمة التي تؤدي إلى تعقيد عملية التوظيف والفصل، وتنظيم العمل الإضافي، وما إلى ذلك». كمثال على ما سمته بتشريع العمل القديم، عبّر واضعوا خطة الإنعاش الوطني عن أسفهم لأنّ العمّال في أوكرانيا الذين لديهم سنة خبرة واحدة يتم منحهم فترة إخطار بالفصل من العمل الفائض لمدّة تسعة أسابيع، وذلك مقارنة بأربعة أسابيع في بولندا وكوريا الجنوبية.

في آذار 2022 صادق البرلمان الأوكراني على قانون طوارئ يسمح لأصحاب العمل بتعليق الاتفاقيات الجماعية. ثمّ في حزيران أقرّ حزمة «إصلاح» تستبعد بشكل فعلي الغالبية العظمى من العمال الأوكرانيين– أي الذين يعملون في شركات تضمّ طاقماً ثابتاً من العمّال أقلّ من 200 موظف– من الحماية التي يقرها قانون العمل الأوكراني. لكنّ هذا ليس ابن ساعته وليس بالأمر الجديد الذي يحاولون تسويقه بأنّه من ضرورات الحرب. ففي عام 2021 تمّ تسريب وثائق أظهرت قيام مسؤولين من الحكومة البريطانية بتدريب مسؤولين أوكرانيين على كيفية إقناع الجمهور الساخط بالتخلي عن حقوق العمال، وتنفيذ سياسات مناهضة للنقابات. كانت المواد التدريبية المسربة قد أعلنت أسفها لأنّ الرأي العام كان سلبياً إلى حدّ كبير تجاه الإصلاحات المقترحة، لكنّها قدمت استراتيجيات ووسائل لتضليل الأوكرانيين وإقناعهم بدعمها.

في الوقت الذي تسعى فيه «خطّة الإنعاش الوطني» لإلغاء حقوق العمال في أوكرانيا، تهدف من ناحية أخرى لمساعدة الشركات والأثرياء من خلال خفض الضرائب. اشتكت الخطة من أنّ 40% من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا يأتي من عائدات الضرائب، ووصفت ذلك بأنّه «عبء ضريبي مرتفع إلى حد كبير» مقارنة بنموذجها المقارن كوريا الجنوبية. بالتالي دعت الخطة إلى «تحويل الخدمة الضريبية» ومراجعة إمكانات خفض حصة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي. كما اقترحت أيضاً تحت مسمّى– التكامل مع الاتحاد الأوروبي والوصول إلى الأسواق– إزالة التعريفات الجمركية والحواجز غير التقنية لجميع السلع الأوكرانية. وفي الوقت ذاته، وكما يمكن توقّع قيام أيّة خطة خصخصة بالقول: تسهيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لجلب أكبر الشركات الدولية إلى أوكرانيا، مع حوافز استثمارية خاصة للشركات الأجنبية.

إضافة إلى «خطّة الإنعاش الوطني» والإيجار الاستراتيجي، قدّم مؤتمر التعافي الأوكراني في حزيران 2022 تقريراً أعدته شركة «إيكونوميست إمباكت»، وهي شركة استشارية تعدّ جزءاً من مجموعة الإيكونومست البريطانية الشهيرة الناطقة باسم رأس المال المالي. دفع تقرير الشركة الاستشارية إلى «زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة» من قبل الشركات الدولية، والكف عن استثمار الموارد في البرامج الاجتماعية التي تخدم الشعب الأوكراني. شدد تقرير الشركة الاستشارية على أهمية تطوير القطاع المالي في أوكرانيا، ودعا إلى «إزالة القيود التشريعية المفرطة» والتعريفات الجمركية. دعا أيضاً إلى «تحرير الزراعة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع ريادة الأعمال المحلية ... وأيضاً تبسيط الإجراءات لتسهيل قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة بتوسيع مشترياتها، والاستثمار في الأصول المملوكة للدولة... وبذلك يتم تسهيل الأمر على المستثمرين الأجانب للدخول إلى سوق ما بعد النزاع».

قدّم التقرير الاستشاري الحرب بوصفها فرصة لفرض استيلاء رأس المال الأجنبي على البلاد بالقول: «لحظة ما بعد الحرب قد تكون فرصة لإتمام إصلاح الأراضي الصعب عبر توسيع الحق بشراء الأراضي الزراعية من قبل مؤسسات ذات كيانات قانونية، بما فيها الكيانات الأجنبية... من المرجح أن يؤدي فتح الطريق أمام تدفق رأس المال الدولي إلى الزراعة الأوكرانية إلى تعزيز الإنتاجية عبر القطاع، ممّا يزيد من قدرته التنافسية في سوق الاتحاد الأوروبي... بمجرّد انتهاء الحرب، ستحتاج الحكومة أيضاً إلى التفكير في خفض حصة البنوك المملوكة للدولة بشكل كبير، وخصخصة بنك برايفتبنك: أكبر مقرض في البلاد، وأوشادبنك: المعالج الكبير للمعاشات التقاعدية والمدفوعات الاجتماعية».

دعوات مستترة بالنكهة ذاتها

تُحضر في أماكن أخرى سياسات مؤيدة لرأس المال الغربي، ولكن بدعوات أقلّ وضوحاً، عادة ما يكون وراءها الاقتصاديون الغربيون شبه الكينزيون. في تجميعة حديثة لمركز أبحاث السياسة الاقتصادية المرموق، قدّم عدد من الاقتصاديين مقترحات لسياسات الاقتصاد الكلي لأوكرانيا في زمن الحرب. في هذا الصدد، يؤكد المؤلفون في البداية: أنّ الأزمة الأوكرانية ليست مكاناً لبرنامج نموذجي لإعادة هيكلة الاقتصاد الكلي في أوكرانيا، أي ليس التقشف المالي المعتاد، وطلبات الخصخصة التي يفرضها عادة صندوق النقد الدولي.

لكن بعد الكثير من الصفحات، يصبح واضحاً أنّ الاختلاف الوحيد بين طروحات رأس المال المستترة والطروحات الصريحة «لخطّة الإنعاش الاقتصادي» وتقرير المركز الاستشاري برعاية مؤتمر «تعافي أوكرانيا»، هي: «يجب أن يكون الهدف هو السعي إلى تحرير جذري واسع النطاق للنشاط الاقتصادي، وتجنب ضوابط الأسعار، وتسهيل مطابقة العمالة مع نشاطات رأس المال، وتعزيز إدارة الأصول الروسية المسيطر عليها وغيرها من الأصول الخاضعة للعقوبات».

وبعد هذا يتمّ الانتهاء من استيلاء رأس المال «الأجنبي بشكل رئيسي» على أوكرانيا، ويمكن بعدها لأوكرانيا أن تبدأ في سداد ديونها وتوفير أرباح جديدة للإمبريالية الغربية، ويكون إعفاء العامِين لم يذهب سدى.

■ بتصرّف عن:

https://thenextrecession.wordpress.com/2022/08/13/ukraine-the-invasion-of-capital/

ابتلاع للحقوق.. وتخفيض إضافي مباشر للدعم

وأخيراً، تم الإعلان المبدئي عن دورة جديدة للمواد المدعومة، فبحسب مدير عام السورية للتجارة، أنه سيتم فتح دورة جديدة مطلع الشهر القادم.
فهل سيتم ذلك؟!
وما مصير الكميات المخصصة المتراكمة وغير المسلمة كحقوق لمستحقي الدعم من مادتي الرز والسكر؟

■ نوار الدمشقي

التضحية بحقوق مستحقي الدعم

أكد مدير عام السورية للتجارة في تصريح لأحد المواقع الإعلامية بتاريخ 2022/8/16 أنه «تم افتتاح الدورة الحالية للمواد المدعومة في شهر آذار واستمرت لعدة أشهر، حيث تم استجرار أكثر من 39 ألف طن من الأرز وهي تكفي لتوزيع أكثر من دورة، لافتاً إلى أنه وبسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، هناك صعوبة بتأمين وسائل نقل للشحن من بلد المنشأ، وهي مصدر السكر والأرز». وأضاف: «خلال فترة الدورة الماضية تم تجاوز نسبة التنفيذ لتوزيع السكر بحوالي 80% مقابل تنفيذ نسبة منخفضة لتوزيع الأرز، والتي لا تتعدى 30–40%، لذلك في حال فتح دورة جديدة سيكون هناك حرمان لـ 60% من مستحقي الدعم لمادة الأرز، لذلك فإن الخيار كان زيادة توزيع مخصصات الأرز، وقد وصلنا لما يقارب 92% من عدد البطاقات المستحقة في سورية، والسكر حوالي 99%».

حديث المدير العام أعلاه، يعني أنه مقابل التأخر بتسليم مخصصات مادة الأرز للمستحقين بواقع 60%، تم التضحية بحقوق مستحقي الدعم لمادة السكر بواقع 100% من خلال تأخير افتتاح دورة توزيع خلال الشهر الفائت، باعتبار أن مادة السكر موجودة لدى المؤسسة بحسب حديث المدير!
فهل هكذا تصان الحقوق، أم هكذا يتم التضحية بها؟!

ابتلاع حقوق 8 أشهر

المشكلة أبعد وأكبر مما سبق، فالدورة السابقة، التي افتتحت في شهر آذار الماضي، كانت هي الأولى في هذا العام، وقد تم التوزيع خلالها مستحقات شهرين فقط من مادتي الرز والسكر، لأصحاب الحقوق من مستحقي الدعم، وبحال تم فعلاً افتتاح الدورة القادمة مطلع الشهر القادم، فستكون هي الدورة الثانية لهذا العام، وعلى الأغلب ستكون الأخيرة في ظل هذا النمط من التقاعس والتأخر في التوزيع!
وبحال تم التوزيع عن مستحقات شهرين أيضاً، كما الدورة السابقة، فهذا يعني أن كل صاحب حق من مستحقي الدعم قد خسر الكميات المستحقة له عن مدة 8 أشهر خلال هذا العام فقط، لتضاف إلى ما خسره من كميات متراكمة عن العام الماضي!
وما ذلك بالنتيجة إلا تخفيض إضافي مباشر للدعم، دون إعلان صريح بذلك، بواقع 8 كيلو سكر، و8 كيلو رز، لكل صاحب استحقاق!
ولكم أن تحسبوا كتلة الوفر التي تم تحقيقها على حساب المفقرين، استناداً لهذا الشكل الجديد والمبتكر من آليات تخفيض الدعم، وكتلة الخسارة الكبيرة التي تحملها أصحاب الحقوق لقاء اضطرارهم لتأمين احتياجاتهم من هذه المواد بأسعار السوق؟!

السكر متوفر وغير موجود!

حديث مدير عام السورية للتجارة أعلاه، يؤكد أن فائضاً من مادة السكر لدى المؤسسة، ومع ذلك لم يتم توزيع المادة بالسعر الحر من خلال الصالات للمواطنين عبر البطاقة الذكية، كما هو مفترض منعاً للإتجار بها، كتدخل إيجابي من المؤسسة، وخاصة خلال الفترة الأخيرة على إثر البازارات التي افتتحتها الوزارة على سعر المادة مع محتكريها ومستورديها، في ظل ندرتها والتحكم بها من قبل هؤلاء في السوق، حيث وصل السعر إلى 5500 ليرة، ثم استقر على سعر 5000 ليرة الآن، مع الإعلان الرسمي الوزاري بأن سعرها يجب ألا يتجاوز 3900 ليرة في السوق، لكن مع عدم توفيرها عبر صالات السورية للتجارة!
وبالحد الأدنى، لو التزمت السورية للتجارة بدورات توزيع المواد المقننة كما هو مفترض، ووفقاً للحصص المقررة لكل صاحب استحقاق من مستحقي الدعم، على الرغم من عدم كفايتها، فإن هذا قد يكون كافياً للجم وكبح تغوّل محتكري هذه المواد في السوق!
فغياب ما يسمى «التدخل الإيجابي» من قبل السورية للتجارة بنتيجة الأخذ والرد حول سعر المادة في السوق، كان سبباً مباشراً ومساعداً كبيراً لفرض السعر المرتفع لها من قبل تجار السوق ومحتكريه!

جامعة دمشق.. تجاوز صلاحيات أم عرقلة إضافية؟

خلال جلسته الدورية التي عقدت بتاريخ 2022/8/16 ناقش مجلس جامعة دمشق مشروعاً خاصاً بمفاضلة القبول في درجة الدكتوراه في جامعة دمشق، من ناحية الآلية والشروط، وقد طلب رئيس الجامعة الدكتور محمد أسامة الجبّان من عمداء الكليات دراسة المشروع، ووضع ملاحظاتهم واقتراحاتهم قبل اعتماد الآلية الجديدة في التسجيل.

■ سوسن عجيب

ومما رشح من شروط مقترحة للتسجيل للدكتوراه في جامعة دمشق ما يلي:
نشر بحث خارجي وبحث داخلي حصراً بجامعة دمشق.
اجتياز اختبار لغة، وحصراً مستوى توفل أو ايليس.
مفاضلة ويقبل فقط 10% من عدد أعضاء الهيئة التدريسية في القسم.
يحق لمجلس الجامعة رفض أي بحث غير مناسب.
أن يكون الطالب حاصلاً على درجة جيد جداً في الماجستير.
ألاّ يكون الطالب قد تعاقب بأية عقوبة جامعية.
تطبق المفاضلة 2023.

توضيح رسمي

بتاريخ 2022/8/20 أصدرت جامعة دمشق توضيحاً يتضمن التالي:
كل ما يتم تداوله عبر منصات التواصل الاجتماعي حول شروط التسجيل للدكتوراه في جامعة دمشق هي مجرد مسودة:
في حال إقرارها لن تطبق قبل بداية العام 2023.
طلبت رئاسة الجامعة من كل الكليات إبداء الرأي. وبالتالي من له رأي فيها مراجعة عميد الكلية، أو نائب العميد للشؤون العلمية لشرح رأيه.
فيما يتعلق باختبارات اللغة الإنكليزية فسيقوم المعهد العالي للغات بجامعة دمشق بتنفيذ الاختبارات المكافئة لتلك الاختبارات.
هناك مغالطات كثيرة حول المجلات الخارجية التي تطلب مبالغ طائلة من الطالب لقاء نشره للبحث. نرجو عدم التسرع بدفع أي مبالغ لأية مجلة خارجية قبل العودة إلى قائمة المجلات المعترف بها كنشر خارجي، ويمكن مراجعة مديرية البحث العلمي في جامعة دمشق للاطلاع على قائمة المجلات الخارجية التي لا تتقاضى أية مبالغ لقاء النشر الخارجي.
أعدت جامعة دمشق مراكز للمساعدة في ترجمة الأبحاث والنشر الخارجي.

مزيد من الصعوبات والاعاقة

الشروط أعلاه كانت مثار الكثير من التساؤلات من قبل طلاب الدراسات العليا، مع الكثير من الاستهجان من قبل بعضهم، وقد تركزت الملاحظات على التالي:
هل من صلاحيات جامعة دمشق اعتماد آلية خاصة بها بمفاضلة القبول لدرجة الدكتوراه أو غيرها؟
هل من العدالة ربط العدد المقبول بدرجة الدكتوراه بعدد أعضاء الهيئة التدريسية؟
عام 2023 على الأبواب، فهل من الممكن استكمال الملاحظات على المشروع أعلاه خلال الفترة المتبقية من هذا العام.
لماذا حصر نشر البحث الداخلي في جامعة دمشق فقط؟
بالنسبة لاختبارات اللغة، فهناك سلفاً امتحان مقرر لدرجة الدكتوراه، أما السوية المطلوبة بما يعادل «توفل وايليس» ولو كانت عبر اختبار من قبل المعهد العالي للغات في جامعة دمشق، فهي تعتبر مشقة إضافية تحتاج لوقت وجهد إضافيين، وعلى الأغلب تكاليف دورات تخصصية بهذه السوية!
كل ما سبق عبارة عن صعوبات ومعيقات إضافية أمام الراغبين باستكمال دراساتهم العليا بدرجة الدكتوراه في جامعة دمشق.
إقرار هذه الآلية والمشروع من الممكن تعميمها على بقية الجامعات لاحقاً، أي تعميم الصعوبات والمعيقات أمام كافة طلاب الدراسات العليا في كافة الجامعات الحكومية.
وللحديث تتمة في حال إقرار المشروع وبعد معرفة ما سيتضمن من شروط بالمحصلة!

كيف ردت الصين على زيارة بيلوسي؟

يحتل هذا السؤال حيزاً كبيراً من وقت المحللين السياسيين، ومن المساحات المخصصة في وسائل الإعلام، التي غالباً ما يجري ضبطها بعناية فائقة، وتبقى الإجابة عن السؤال المطروح مهمة ضروريةً بغضِ النظر عن دوافع أو نوايا السائلين، فالجواب النهائي أكبر من حدود تايوان بكثير، ويكشف قدرة الصين الحقيقية على مواجهة المحاولة الأمريكية المستمرة لإخضاعها.

■ علاء أبوفرّاج

حددت بكين «خطها الأحمر» وأعلنت وضوحاً: أن زيارة مسؤول أمريكي رفيع إلى تايوان تعدّ تجاوزاً لهذا الخط، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن تجاهلت هذا التحذير، وزارت نانسي بيلوسي تايوان علناً، ما يعني تصعيداً سياسياً كبيراً من جانب واشنطن، وخصوصاً أن منصب رئيس مجلس النواب الذي تشغله بيلوسي يُعد ثالث أهم مركز في هرم النظام السياسي الأمريكي. ولم تقف واشنطن عند هذا الحد، بل تتالت الإجراءات التصعيدية، وهو ما يرفع درجة التوتر إلى حدودها القصوى.

من يرسم حدود هذا الرد؟

نشأ انطباع قبل هبوط طائرة بيلوسي، أن الصين سوف ترد بعمل عسكري مباشر ضد تايوان، وعلى الرغم من إسهام التصريحات النارية للمسؤولين الصينيين في خلق هذا المناخ، إلا أن واشنطن أدت دوراً كبيراً في الترويج لسيناريوهات ساخنة كهذه، إلى تلك الدرجة التي نقلت وسائل إعلام أمريكية عن «مصادر مطلعة» أن بكين هددت باستهداف الطائرة، وهو ما ألمح إلى أن الرد الصيني يمكن أن يكون أوسع من حدود تايوان، ليصل إلى حد المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة. لكن وما أن هبطت الطائرة في تايبيه حتى أعلنت بكين أن ردها على هذا الاستفزاز بدأ ولن يتوقف قبل توحيد تايوان مع وطنها الأم. لكننا لم نشهد اجتياحاً عسكرياً صينياً للجزيرة، بل شهدنا مجموعة واسعة من الإجراءات التي تنوعت بين الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، مما شكلت مجتمعة حالة من الضغط الشديد، وهو ما يجعلنا أمام استراتيجية متكاملة وشاملة لا يبدو أن رصد جوانبها المتعددة أمراً يسيراً.

كسر خط الوسط

اقترحت الولايات المتحدة في خمسينيات القرن الماضي، رسم خط فاصل بين تايوان والبر الصيني، وحاولت واشنطن ظاهرياً عبر هذا الاقتراح ضبط تحركات الصين في مضيق تايوان، وعلى الرغم من أن بكين لم تعترف رسمياً به، إلا أنها تعاملت معه لعقود بوصفه «رغبة أمريكية» وبأن هذه الرغبة مفروضة بالقوة الاقتصادية والعسكرية، لذلك حرصت الصين ألا تتجاوز خط الوسط. لكن التحول الجاري منذ الزيارة قلب الموازين تماماً، فأضحى تجاوز القوات الصينية له أمراً يومياً روتينياً. ورغم أن المناورات العسكرية شكّلت ساحة جيدة لبدء هذا التحول، إلا أنها لا تكفي بالرغْم من أهميتها لتوضيح معنى ما يجري. فتجاوز الخط جاء بمثابة إعلان سياسي واضح: الصين تؤدي اليوم دوراً محورياً على الساحة العالمية، ولم تعد المحاولات الغربية لحشرها في إطار محدد مسألة ممكنة. الواقع تغيّر ما يفرض تغيير كل الأطر السابقة. فإن كانت «رغبة» واشنطن ملزمة في ذلك الوقت، فهي لم تعد كذلك اليوم. وما ينطبق على رغبات واشنطن في مضيق تايوان ينطبق على رغباتها في كل محيط الصين الحيوي.

المناورات العسكرية

أطلقت الصين بعد أيام من الزيارة مناورات عسكرية تركزت بشكل أساسي في مضيق تايوان ومحيطها، لتتحرك قواتها المسلحة في هذه المنطقة الواسعة للمرة الأولى في تاريخ البلاد الحديث، المناورات التي سلطت عليها وسائل الإعلام أضواءً كثيرة، استخدمت ذخائر حية وأسلحة نوعية، ونفذ الجيش الصيني في أثنائها عدة تدريبات، حاكى بعضها فرض حصار سريع ومحكم على الجزيرة، واختص البعض الآخر فيها بعمل هجومي مباشر. تتحول المناورات هذه لتصبح جزءاً من روتين القوات المسلحة الصينية، وهو ما يشكّل إرباكاً حقيقاً لتايوان والولايات المتحدة، وخصوصاً، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الروتين الجديد للقوات الصينية من شأنه رفع درجة تحكم الصين في الطرق التجارية البحرية، مما يجرد واشنطن من إحدى أدوات الضغط على بكين.

لم تكتف الصين بتنفيذ مناورات في محيط تايوان، بل أطلقت مناورات في البحر الأصفر بالقرب من حدود الصين الشرقية والشمالية الشرقية، وأعلنت بكين اليوم الأحد 21 آب عن مناورات جديدة في بحر الصين الشرقي، لتكون الصين بذلك ثبتت عزمها الدفاع عن محيطها الحيوي ومصالحها، وصلّبت أسسها العسكرية في كل البحار المحيطة، تمهيداً لإنهاء هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية. لا تنحصر النشاطات الصينية في بحار المنطقة فحسب، بل جاء الإعلان الروسي الصيني المشترك عن موعد لمناورات عسكرية استراتيجية على مستوى القادة والأفراد في المنطقة العسكرية الشرقية لروسيا الاتحادية، الواقعة شمال حدود الصين صفعة كبرى لواشنطن، خصوصاً أن الجيش الهندي يفترض أن يكون أحد المشاركين في هذه المناورات. الحديث الجاري يشير بوضوح إلى أن القوات الصينية المشاركة ستكون قوات كبيرة، سيجري نقلها إلى روسيا من 30 آب الجاري حتى الخامس من أيلول القادم. وتقوم هذه الخطوة مقام إعلان جديد روسي- صيني لتطوير العلاقات فيما بينهما، ونقلها إلى مستوى نوعي جديد، يلغي الأوهام الأمريكية في تسميم علاقات الشريكين من جهة، ويفرض على واشنطن التعامل معهم ككتلة واحدة صلبة.

ما سبق، جزءٌ يسيرٌ من استراتيجية الصين الموضوعة على طاولة التنفيذ، التي تشمل في أحد جوانبها تمهيداً للمزاج الشعبي لقبول التوحيد القادم، وتبعث رسائل طمأنة وترغيب إلى صينيي تايوان، الذين لم يكن الانفصال مصيراً اختاروه، بقدر ما كان واقعاً فرض عليهم وتعايشوا معه. المسألة كما ذكر في البداية لا تنحصر في تايوان، فالاستفزازات الأمريكية كانت سبباً كاف بالنسبة لبكين لإنهاء عصر الإملاءات الأمريكي، ودخولها إلى جانب روسيا في معركة تغيير النظام العالمي.

ثبتت الصين عزمها الدفاع عن محيطها الحيوي ومصالحها وصلّبت أسسها العسكرية في كل البحار المحيطة تمهيداً لإنهاء الهيمنة الأمريكية في المنطقة التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية

حظوظ التوحيد السلمي

وضعت الصين خيار التوحيد السلمي هدفاً لها لعقود، وعلى الرغم من أنها ألغت في كتابها الأبيض الجديد حصرية هذا الخيار لحل المسألة، فإنه يبقى السيناريو الأفضل، فهو يضمن حل المهمة الوطنية الأولى دون اللجوء للقتال بين أبناء العائلة الواحدة. ويشكّل نموذجاً جديداً للحلول التوافقية السلمية، ومن هذه الزاوية تحديداً يبدو النشاط الصيني في هذه المسألة أكبر مما يظهر على السطح، ففي 14 آب الجاري أشاد المتحدث باسم البر الرئيسي الصيني، بالمساهمات الإيجابية التي يقوم بها «الحزب الجديد التايواني» الذي يعمل حسب المسؤول الصيني على «تعزيز التنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق، ويدفع إلى إعادة التوحيد السلمي للوطن الأم»، ليضيف بعدها أن «الحزب الجديد سيلعب دوراً مهما في العلاقات عبر المضيق خلال الأيام المقبلة على أساس الالتزام بمبدأ الصين الواحدة» فبكين ترسخ علاقاتها بمجموعة من القوى السياسية داخل تايوان، التي تعارض استقلال الجزيرة، وتبحث عن حلول توافقية، وهو ما يمكن أن يقلب المعادلة، وخصوصاً بسبب ما يرافقه من ضغط سياسي وعسكري واقتصادي على حكام تايوان الحاليين.

جدل حول الحوار الوطني في العراق

بعدما رفض مجلس القضاء الأعلى في العراق الدعوى التي رفعها التيار الصدري من أجل حل مجلس النواب العراقي، بسبب عدم صلاحيته للقيام بذلك، دعا رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي إلى حوار وطني يجمع مختلف الأطراف السياسية العراقية على خلفية الصراع السياسي الدائر داخل البلاد.

■ ملاذ سعد

اجتماع الحوار الوطني

لبّت مختلف القوى السياسية دعوة الكاظمي، باستثناء التيار الصدري، وعقدوا اجتماعاً لهم في قصر الحكومة العراقية يوم الأربعاء 17 آب، انتهى ببيان صحفي مشترك، جاء فيه، أن المجتمعين اتفقوا على «إيجاد حل لكل الأزمات من خلال الحوار» وأن «القوى السياسية الوطنية تحتكم إلى المسارات الدستورية في الانتخابات» داعين «الإخوة في التيار الصدري إلى الانخراط في الحوار الوطني، لوضع آليات للحل الشامل»، كما دعوا إلى «إيقاف كل أشكال التصعيد الميداني، أو الإعلامي، أو السياسي، مؤكدين على ضرورة حماية مؤسسات الدولة، والعودة إلى النقاشات الهادئة».

لكن فيما يبدو أن بيان الاجتماع السابق احتوى مضامين جيدة من حيث الشكل، كان للتيار الصدري رأي آخر، حيث قال صالح محمد العراقي من التيار الصدري، والذي يعرف بـ وزير الصدر أو وزير القائد، عبر بيان صحفي: إن جلسة الحوار «لم تسفر إلا عن بعض النقاط التي لا تسمن ولا تغني من جوع [...] أغلب الحضور لا يهمه سوى بقائه على الكرسي، ولذا حاولوا تصغير الثورة والابتعاد عن مطالبها [...] جلستكم السرية هذه لا تهمنا بشيء». وأعلن التيار الصدري رسمياً رفضه لنتائج الحوار الوطني.

في المقابل، أعلن زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر «قدمنا مقترحاً إلى الأمم المتحدة لجلسة حوار بل مناظرة علنية، وببث مباشر مع الفرقاء السياسيين أجمع، فلم نر تجاوباً ملموساً منهم [...] فلا يتوقعوا منا حواراً سرياً جديداً بعد ذلك، فأنا لا أخفي على شعبي شيئاً، ولن أجالس الفاسدين».

وعليه، لم يجر أي تقدم ملموس في الصراع السياسي الجاري في العراق، لكن كان من الواضح أن مختلف الأطراف قد خفضت من تصعيدها الميداني المتمثل بإخراج جماهيرها ومؤيديها للتظاهر أو الاعتصام.

السعودية وإيران.. مجدداً

يذكر أن «وزير القائد» قد هاجم بشكل مخصوص رئيس تيار الحكمة العراقي، عمار الحكيم، إثر زيارته إلى السعودية، ولقائه بولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الرياض، بعد الاجتماع السابق، حيث بحثا خلاله العلاقات السعودية- العراقية بمختلف المجالات، ووفقاً للحكيم تطرق الطرفان في الاجتماع إلى «تطورات الساحة العراقية، وأكدنا أن الحوار بين مختلف الأطراف هو السبيل الأمثل للوصول إلى حلول مرضية للانسداد السياسي الحالي في العراق»، حيث قال «وزير القائد» من الملفت للنظر أن أحدهم توجه إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة بعد انتهاء جلسة الحوار ببضع ساعات، ولو كنا نحن الفاعلون لقالوا: إن جلسة الحوار كانت بضغط من الخارج وإشعار من التطبيعيين والأمريكيين وما شاكل ذلك».

وفي المقابل، كان قد صرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني في 15 آب «نوصي جميع الجماعات السياسية باحترام الدستور العراقي لحل الخلافات، والحفاظ على المؤسسات القانونية في هذا البلد. ونعتقد أن حل الأزمات يأتي من خلال الحوار، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية [...] نرفض التدخل في الشأن الداخلي العراقي، مع محاولاتنا لتقريب وجهات النظر السياسية بين الأطراف العراقية لتشكيل حكومة في العراق.. علاقاتنا مع مختلف الأطراف العراقية مستمرة بقوة ولا نقف مع أي تيار سياسي أو طائفي ضد الآخر [...] ننظر للعراق ككيان واحد واستقرار هذا البلد مهم جدا بالنسبة لنا».

الملفت في الأزمة السياسية الحالية في العراق هو التراجع الملحوظ للدور الأمريكي الظاهر والمباشر على أقل تقدير

لكن، وعلى الرغم من أن كلاً من تصريحي الخارجية الإيرانية، والحكيم حول اجتماعه مع بن سلمان، يبدوان متقاربين بضرورة الحوار، إلّا أن كل طرف من الأطراف السياسية العراقية نفسها يُفسرّ الاجتماعين على مقاسهما، كما أن كلا التصريحين يتقاطعان باختلافهما مع موقف التيار الصدري الذي يرفض الاجتماع والحوار مع باقي القوى السياسية بالشكل الذي هو عليه الآن.

ضربة للمطبّعين وتهدئة التوترات قليلاً

تعد مسألة التطبيع مع الكيان الصهيوني مشكلة حامية في العراق، والتي بلغت أوجها سابقاً خلال مؤتمر السلام في أربيل، وما تلاه من صراعات سياسية داخلية، وضغط شعبي عراقي لبتر هذا الطريق أمام المطبعين.

لتصدر سلطات الحكومة العراقية يوم الاثنين الماضي 15 آب قراراً يقضي بحجز الأموال المنقولة وغير المنقولة للسياسي العراقي الداعي للتطبيع مع الكيان الصهيوني، مثال الآلوسي مؤسس حزب الأمة.

حيث يعتبر الآلوسي أحد أبرز الأوجه في هذا السياق، ويعود تاريخه الواضح بذلك إلى عام 2004 حينما قام بزيارة رسمية له إلى «اسرائيل» قبل تأسيسه حزب الأمة، وزيارة أخرى في عام 2008، كما أنه شارك بالانتخابات البرلمانية العراقية في 2005 وربح مقعداً فيها، ثم خسره في عام 2010، قبل أن يفوز مرة أخرى بانتخابات 2014 ويترأس كتلة التحالف المدني الديمقراطي.

إن اتخاذ مثل هذا الإجراء من قبل الحكومة العراقية، وإن كان بضغط شعبي وسياسي بالدرجة الأولى، لا يعد كافياً بطبيعة الحال، إلا أن موعده ولحظته يبدو تنازلاً لصالح التيار الصدري بمقابل بعض التهدئة، خاصة وأن التيار كان يتوعد بإخراج أكبر تظاهرة له في شوارع البلاد، قبل أن يعلن مقتدى الصدر في 16 آب تأجيلها حتى «إشعار آخر».

تسير التطورات نحو ذروتها في العراق، ورغم أنها ليست المشكلة الحكومية الأولى بتاريخه منذ الاحتلال في 2003، إلا أن الملفت هذه المرة هو التراجع الملحوظ للدور الأمريكي الظاهر والمباشر على أقل تقدير، والذي يمثل تعبيراً عن تراجع وجوده العسكري في المنطقة خلال الفترات السابقة، مما يعني أيضاً تزايد فرص تمكن العراقيين من إنجاز التغيير المطلوب في البلاد.

هزيمة أوروبية في مالي فهل تكون فقط البداية؟

ما يجري في مالي يعد تطوراً لافتاً للأحداث في كل القارة الإفريقية، ويمكن أن يكون الانسحاب الفرنسي مؤخراً منها بداية لتغيير خريطة النفوذ في إفريقيا، ما يعطي شعوبها فرصة بمستقبل مختلف وأكثر عدالةً.

■ عماد بيضون

في أواسط حَزِيران الماضي، انسحب آخر الجنود الفرنسيين من مالي بناءً على قرار قيادة عملية «برغان» في إنهاء وجود القوات الفرنسية في البلد الإفريقي. وعلى الرغم كون هذا الانسحاب هزيمة سياسية وعسكرية إلا أن الرئيس الفرنسي حاول الالتفاف على ذلك. وأصدرت الرئاسة بياناً قالت فيه: «هذا ويحيي رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، نجاح مناورة الانسحاب العملياتي واللوجستي هذا من مالي، التي نفذتها جيوش فرنسا وفق الجدول الزمني المعلن، دون وقف قتال الجماعات الإرهابية وزيادة مساهمتها بشكل كبير في تأمين البلاد» معلاً الانسحاب بالظروف السياسية والعملياتية، التي لم تعد كافية لمواصلة العمل في مالي.
فماذا يجري في منطقة الساحل الإفريقية؟ وهل اقترب موعد خروج القوات الغربية منها؟

من ليبيا بدأت الحكاية

كان للتدخل العسكري الغربي في ليبيا وإسقاط النظام وتدمير الدولة الدور الرئيسي في توتر منطقة الساحل الإفريقية، حيث أدى التدخل العسكري إلى تغير موازيين القوَى في منطقة الصحراء والساحل الممتدة من بوركينا فاسو، إلى تشاد، ثم مالي، فموريتانيا والنيجر، ولا يخفى على أحد الدور والتمويل الليبي في المنطقة، الذي ساهم وخلق نوعاً من التوازن في المنطقة، سمح لها بسنوات من الهدوء عقب مجموعة من الحروب الأهلية.
لكن بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا عادت مجموعات الطوارق الممولة من ليبيا إلى تشاد ومالي، التي تدفق إليها السلاح والمقاتلين بأعداد كبيرة، فدخلت حركة تحرير أزواد- التي يشكل الطوارق عمادها- في حرب مع الحكومة المالية، وأعلنت استقلال شمال مالي عن الدولة المركزية، وكنتيجة للفوضى التي رافقت الغزو الغربي لليبيا، استباحت المجموعات المسماة «التنظيمات الجهادية» المنطقة، وتوسعت بحكم الفراغ السياسي والأمني الناتج.
وفي 26 أيار 2012، أبرمت هذه الحركة اتفاقاً مع حركة أنصار الدِّين، نص على تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، مع اندماج أنصار الدِّين في «دولة أزواد» المعلنة في نيسان من العام نفسه.
تراجع نفوذ الحركة في شمال مالي عام 2012 بعد أن دخلت في صراع دموي مع الحركات الإسلامية المسلحة، وخصوصاً حركة التوحيد والجهاد، وهو الصراع الذي قاد إلى إخراج مقاتلي الحركة من أغلب مناطق الشمال المالي، ككيدال وتمبكتو وغاو التي تعد عاصمة للأزواديين، طلبت على إثرها السلطات المالية من فرنسا التدخل عسكرياً لمساعدتها.

هل تحقق الهدف المعلن!

هدف عملية برخان هو «تحويل القوات الفرنسية في مالي إلى ركيزة أساسية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل» حسب توصيف المسؤولين الفرنسيين، ووفقاً لوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، فإن الهدف الرئيسي من عملية برخان هو «مكافحة الإرهاب» ويضيف لودريان أهدافاً فرعية، مثل: «منع الطريق السريع» في منطقة الساحل التي تستخدمه الجماعات الجهادية بين ليبيا والمحيط الأطلسي، التي يعد مركزاً أساسياً لنشاطها، ويهدد الأمن في المنطقة والعالم. والخطير في التدخل الفرنسي في دول الساحل، هو أنها لا تسمح فعلياً لجيوش المنطقة في المشاركة في العمليات العسكرية منذ العام 2014، وهو العام الذي دخلت فيه القوات الفرنسية، ومنذ ذلك التاريخ خسرت مالي ثلثي أراضيها، وتفاقمت الأعمال الإرهابية في المنطقة وعبر 6 دول من الساحل هي: مالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد، تتوزع فيها 10 فروع إرهابية، التي تصدرت بها القارة دول العالم، بوصفها القارة التي تحتوي أكبر عدد من التنظيمات الإرهابية والجماعات المتفرعة عنها في العالم!

الهدف الخفي

توقيت التدخل العسكري والسياسي الغربي في ليبيا ومنطقة الصحراء والساحل جاء متزامناً مع تصاعد النشاط الصيني في غرب إفريقيا، وكان أكثر ما يغيظ الغرب هو التقدم السريع لقطار التنمية الصينية في القارة السمراء، فكل ما نسمعه في الإعلام الغربي عن مصائد الديون الإفريقية والتمويل الصيني ليس إلّا كبتاً لآلام الغرب، الذي يريد لشركات التعدين والتمويل خاصته موقعاً في إفريقيا، حتى لو كان هذا الموقع تحت حماية المجموعات الإرهابية، أي إن الغرب أراد إفريقيا لنفسه لغرض وحيد، وهو نهبها وقمع شعوبها والتنكيل بأطفالها، ولهذا تنتشر في غرب القارة أكثر المجموعات الإرهابية دموية، والكثير من القواعد الأمريكية والغربية. ولمن غرائب الأمور أن تتقاطع دائماً مصالح القوى الغربية والاستعمارية مع مراكز نشاط المجموعات الإرهابية في أصقاع الأرض، يتخادمان كما لو كانا جسماً واحداً.

فرنسا حامية الإرهاب في إفريقيا ومستخدمه الأول تطرد من أول دول الساحل الإفريقي فهل سيكون الحبل على الجرار

طلب الدعم من الصين

عُقدت في العام الماضي- في دكار عاصمة السنغال- القمة الإفريقية الصينية، وكان أهم ما رافقها، تصريحات وزيرة الخارجية السنغالية إيساتا تال سال، التي كانت بمثابة طلب للنجدة موجه إلى الصين، بغد فقدان الأمل بدور أوروبي فعال في القضاء على الإرهاب في غرب القارة. وعبّرت الوزيرة في منتدى التعاون الصيني الإفريقي في داكار، عن أملها أن تقدم بكين الدعم لمكافحة انعدام الأمن في منطقة الساحل، حيث تزعزع أنشطة جماعات جهادية استقرار دول عدة.
وفي حديثها للصحافة بعد اجتماع مع نظيرها الصيني وانغ يي، قالت سال: إنها تأمل في أن تكون الصين «صوتاً قوياً» في الحرب ضد الإرهاب في منطقة الساحل. وأضافت «نود أن يكون صوت الصين، بالنظر إلى نفوذها، صوتاً قوياً لدعم السنغال، وجميع الدول المعنية بمشكلة انعدام الأمن في منطقة الساحل». وشددت الوزيرة على أن جيوش المنطقة المنتشرة في منطقة الساحل بحاجة إلى «المزيد من الوسائل القانونية لتكون قادرة على محاربة الإرهابيين».

الاستجابة الروسية العاجلة

بعد وصول المجلس العسكري في مالي إلى السلطة إثر انقلاب ناعم في العام الماضي، بعد سلسلة من الحوادث الشعبية الناتجة عن تأزم الوضع الأمني والمعاشي في البلاد، وجهت السلطة الجديدة طلباً إلى روسيا بغرض التعاون المشترك في مكافحة الإرهاب، فأرسلت الأخيرة مئات المدربين وأسلحة متوسطة وثقيلة إلى مالي لدعم عملية مكافحة الإرهاب، التي وصفها وزير الدفاع في مالي بأنها مختلفة عن عشر سنيين من التعاون مع دول أخرى، فقد حقق التعاون نتائج ملحوظة، ووصف الوزير روسيا بأنها الشريك الاستراتيجي لبلاده، موضحاً: «تعد روسيا شريكاً استراتيجياً هاماً منذ حصول مالي على الاستقلال. وتتمسك روسيا بسياسة التعاون العسكري الهادف إلى حماية مصالح مالي».
وأعلنت وزارة خارجية مالي، سابقاً، أن الطائرات التي تقدمها روسيا، سمحت لمالي بتغيير استراتيجية معاركها ضد الإرهابيين، مضيفة أن موسكو تقدم المساعدة الفنية والخبراء للبلاد، وأشارت وكالة نوفوستي أن روسيا سلمت في نوفمبر عام 2021 أربع مروحيات نقل عسكرية من طراز «مي-171» لمالي. وأفادت وسائل إعلام في آب الجاري بحصول مالي على عدد من الطائرات والمروحيات العسكرية من روسيا، وبينها المقاتلات من طراز «L-39» و«سو-25» وكذلك المروحيات الحربية من طراز «مي-24 بي» و«مي-8»، وطائرات النقل التكتيكية من طراز «CASA C-295».
فرنسا، حامية الإرهاب في إفريقيا، ومستخدمه الأول، تطرد من أول دول الساحل الإفريقي، فهل سيكون «الحبل على الجرار»؟ هل تستطيع فرنسا حماية إرهابيّها في إفريقيا طويلاً، خاصة بعد طلب مالي عقد جلسة لمجلس الأمن بعد توجيهها تهمة لفرنسا باستخدام طائرات من دون طيار لكشف مواقع الجيش المالي، وإعطائها للإرهابيين بحسب وصفه؟ هل سيكون التدخل الصيني الروسي بالبضائع والطاقة والأمن مخرجاً لغرب القارة من بعد قرون من الاستعمار بشكليه القديم والحديث؟ هذا ما تتمناه شعوب تلك القارة، وهذا هو السيناريو الأقرب للواقع في ظل المناخ الدولي الحالي... فلاشة: فرنسا حامية الإرهاب في إفريقيا ومستخدمه الأول تطرد من أول دول الساحل الإفريقي فهل سيكون الحبل على الجرار

هل اشتعل فتيل النزاع

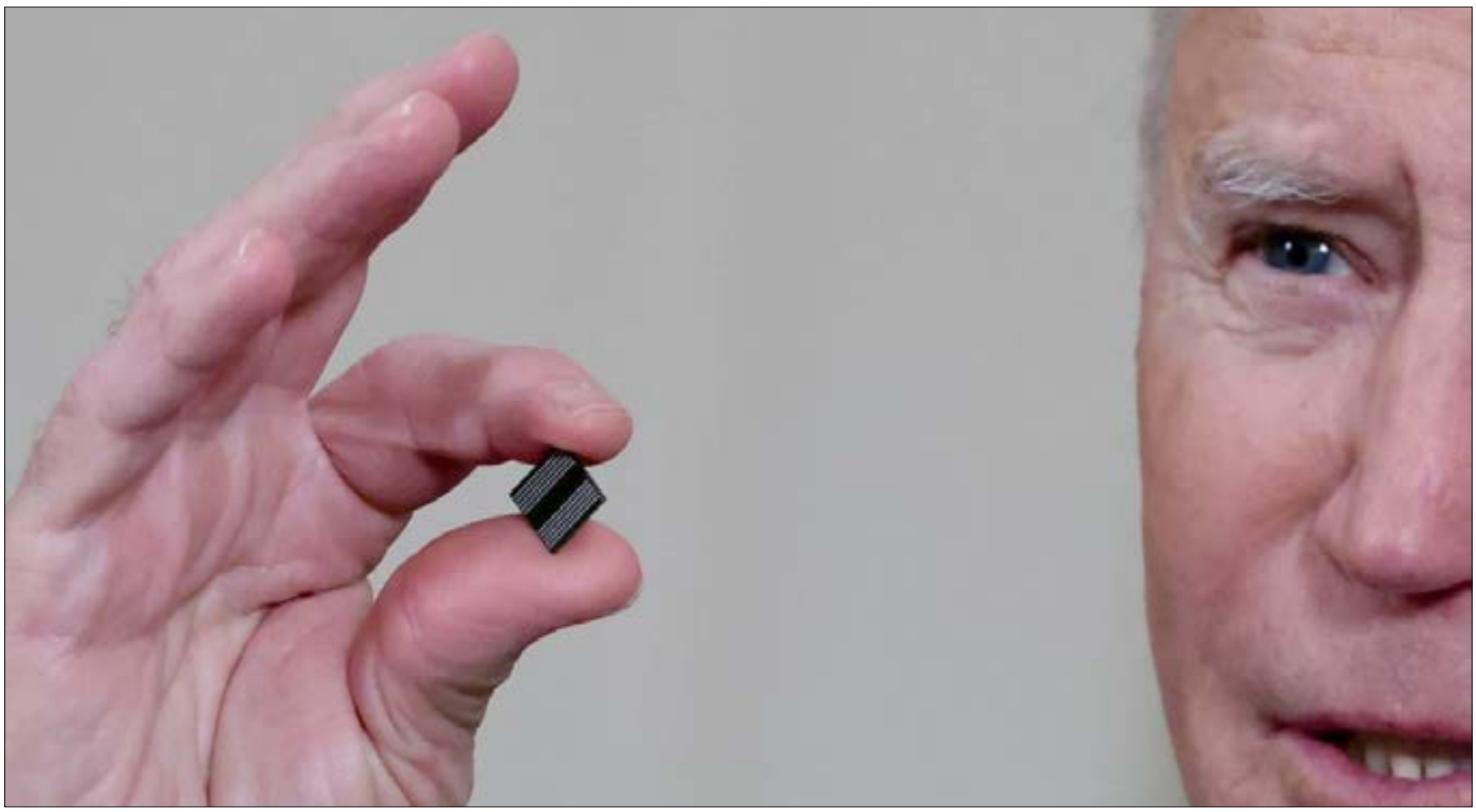

كان هنري كيسنجر يُعبّر عن مخاوفه منذ فترة وجيزة بالقول بأنّ الولايات المتحدة «على حافة حرب مع روسيا والصين»، يُشاطره في ذلك الكثير من المسؤولين حول العالم، مثل: رئيس الوزراء السنغافوري الذي شاركه مخاوفه بالقول بأنّ الولايات المتحدة والصين قد يكونان: «يمشيان دون وعي إلى نزاع». ربّما السبب الحقيقي في هذه المخاوف أنّ جينات رأس المال الغربي الساعي للسيطرة تحوي شيفرة الحرب في جميع مراحل توسعه. تقوم الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة باتباع مسار حلزوني في محاولة احتواء الصين، ولا يبدو أنّ هناك حداً أقصى ستتوقّف عنده وتأخذ استراحة. تتصرّف الولايات المتحدة اليوم مثل حصان هارب يركض بعنف إلى حافة الحرب. لكن هل حقاً هذه المسألة مرتبطة بإرادة واشنطن فقط؟ ما هي النقاط التي يجب على كلا الطرفين مراعاتها؟ وهل بعض التفاصيل التي علينا أخذها في الحسبان ونحن نراقب ما يجري ستغيّر ديناميكية المواجهة بين الطرفين؟

■ غانغ وخومار ولانوكس وكونفالوف
ترجمة وإعداد: أوديت الحسين

ربّما يمكننا أن نقول باتفاق الجميع تقريباً بأنّ واشنطن لا تريد أن تدخل في «قتال حتّى الموت»، بل أن تدرك كيف تنتفع من إشعال حرب، أو بالأحرى كيف تنتفع من حرب أحد آخر. السبب الوحيد الذي يمنع الولايات المتحدة من خوض حرب مع خصومها هو إن كان رأس المال الأمريكي راضياً. ففي نهاية المطاف ما تريده الولايات المتحدة هو السوق العالمية، وأن تُعظّم ربح رأسمالها إلى أقصى حدّ فيه. ليست واشنطن بالغافلة عن أنّ الصين ليست لديها خطط لخوض حرب مع الولايات المتحدة، بل وحتّى أكثر المناهضين للصين لا يعتقدون بأنّ الصين تريد بدء حرب ضدّ الولايات المتحدة، لكنّ واشنطن ترى بأنّ الصين عدوها لأنّها وضعتها في موقع غير مريح، أو كما يقال «حرّكت الجبنة خاصتها».

قال جيمي ديمون، رئيس بنك جي.بي مورغان مؤخراً، بأنّ على حكومة الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً لمحاولة موازاة جهود الصين لبناء قوّة ناعمة في العالم النامي. قال في اجتماع لعملاء جي.بي مورغان: «إن لم نقم بالتجارة مع الحلفاء الغربيين، ستلتقط الصين كلّ دولة في العالم... ستعطيهم معدات الجيل الخامس زهيدة الثمن. ستقوم بعقد صفقات معهم، وتقرضهم المال. إنّهم يقومون بذلك في أمريكا اللاتينية، باحتنا الخلفية».

إنّ مخاوف ديمون، وهو الذي يمكن أن نعتبره ممثلاً لمصالح رأس المال الأمريكي، هي السبب الحقيقي وراء إطلاق الولايات المتحدة سلسلة من أفعال الاحتواء ضدّ الصين. إن قمنا بجمع كامل التغييرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين منذ عهد ترامب وحتّى يومنا هذا، فدوماً عندما تكون هناك زيادة في العقوبات المناهضة للصين، تكون هناك «رؤيا مستقبلية» تصل إلى إخراج الصين من السوق العالمي، ومن سلاسل التصنيع.

في الخطوة الأمريكية الأخيرة، عندما زارت بيلوسي وعدد من المشرعين الأمريكيين تايوان بهدف الوقوف من أجل «استقلال تايوان»، كان الهدف الرئيسي خلق توتر، وسحب شركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية إلى حصار الرقاقات الأمريكي ضدّ الصين. أمّا الأسباب المزعومة للإيديولوجيا وحقوق الإنسان وما إلى ذلك، فكلّها لخدمة سيطرة رأس المال الأمريكي على الخدمات العالمية، والذي يُظهر لنا بأنّ المنافسة الرأسمالية على الأسواق وحشيّة وعديمة الرحمة. وفقاً لبيانات عام 2019، فحصّة الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي قد نقصت تقريباً منذ عام 1960. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الأمريكي في عام 2019 كان 21,4 ترليون دولار، أو قرابة 24% من حصّة الاقتصاد العالمي.

في نهاية المطاف ما تريده الولايات المتحدة هو السوق العالمية وأن تُعظّم ربح رأسمالها إلى أقصى حدّ فيه

إنّ رأس المال الصيني كونه «صيني» لا يغيّر سماته الرئيسية بوصفه رأس مال كما حلله ماركس، ولهذا فإدارة رأس المال لطالما كانت قضيّة صعبة في الحكم الوطني داخل الصين. ليس لدى الحكومة الصينية خطط لتشجيع رأس المال الصيني للاستيلاء على مناطق، أو موارد الآخرين عبر الحرب. فعلى النقيض من المسار التاريخي لتوسّع رأس المال الغربي في العالم، هناك منطق «النمو المشترك» يقف خلف خروج رأس المال الصيني إلى الخارج. يمكنك أن تجد المنطق في هذا من خلال فهم النظام السياسي الصيني المتحكم برأس المال.

لكنّ هذا ليس ذي أهميّة بالنسبة لرأس المال الأمريكي. إن تتبعنا منطق تطوّر رأس المال كما يرونه، فالمهم بالنسبة لهم أنّ التصنيع الصيني سيقوم في نهاية المطاف بإبعادهم عن سلسلة التصنيع العالمية، ليتركهم دون مال يجنونه، ودون عمل يؤدونه. لهذا فأوّل شيء يريدونه هو تعظيم حصتهم من السوق الصينية، بما في ذلك السيطرة على الشركات الصينية. وفي اللحظة التي يكون فيها هذا السوق عصيّاً على الدخول، أو أنّ الشركات الصينية ليست مفتوحة أمامهم كما يرغبون، فتوسّع رأس المال الأمريكي في الصين قد تمّ تقييده. ثمّ الشيء التالي الذي يكون من الحتمي القيام به بالنسبة إليهم، هو فرض سيطرة عالمية على رأس المال الصيني والتصنيع الصيني.

لهذا ومن حيث المبدأ يخبرنا التاريخ بأنّ خيار الحرب جزء متجذر في تصدير رأس المال الأمريكي وتوسعه، وبأنّ واشنطن يتمّ التلاعب بها بسهولة بدفع من سطوة رأس المال. في الحقيقة، كلّما أرادت واشنطن تعزيز قدرتها على الحكم، تستعين بمجمّع الصناعات العسكرية، وهو الجانب الأكثر خطورة في هذا الصراع الكبير لسطوة رأس المال.

الانفصال المتعمق بين الصين وأمريكا

أعلن الخبراء يوم الثلاثاء 17 آب بأنّ حيازات المستثمرين الصينيين من سندات الخزانة الأمريكية قد وصلت إلى أدنى مستوى لها في 12 عاماً، وأنّ ذلك سيساعد الصين في تقليل خسائر السوق الناتجة عن «التشديد النقدي monetary tightening»، وتحسين توزيع الأصول الدولية في الصين. إنّ الصين، وهي ثاني أكبر حائز أجنبي للديون الأمريكية، قد قلصت– وفقاً لبيانات وزارة الخزانة الأمريكية– حيازاتها من سندات الخزينة الأمريكية لمدّة سبعة أشهر متتالية، لتصل إلى 967,8 مليار دولار بنهاية حزيران، بعد أن كانت 980 مليار دولار في شهر أيار.

الصين ليست وحدها في ذلك، فاليابان أكبر حامل للديون الأمريكية قد خفضت أيضاً ممتلكاتها بمقدار 67,7 مليار دولار لتصل إلى 1,236 ترليون دولار حتّى نهاية حزيران. وفقاً للباحث يي يبندان من معهد أبحاث بنك الصين: «وجهات نظر المشاركين في السوق طويلة الأجل لسندات الخزانة الأمريكية أصبحت أكثر تدنياً، ما أدّى لانخفاض الطلب على ديون الولايات المتحدة في عدد من البلدان».

وكما قال ليو تشون شنغ، الأستاذ المساعد في الجامعة المركزية الصينية للمالية والاقتصاد: إنّ حيازات سندات الخزانة الأمريكية قد تنخفض أكثر، وسط دورة تشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي لسياسته النقدية. لكنّ التراجع قد يتباطأ تدريجياً بالنظر إلى مكانة سندات الخزانة الأمريكية كأصل احتياطي

الصيني الأمريكي بلا رجعة؟

دولي بالغ الأهمية. فما لم تظهر ظروف بالغة الصعوبة، فمن غير المتوقع أن تتخلّى الصين عن كامل حيازاتها من الديون الأمريكية». لكن في حال زاد التوتر بين بكين وواشنطن، فمن غير المستبعد أن تتسارع شهيّة الصين للتخلّص من سندات الخزانة الأمريكية، الأمر الذي سيسدد ضربة أخرى لموقع الدولار العالمي– عصب الاقتصاد الأمريكي الجوهري.

على خلفية التوترات الأخيرة بين الصين والولايات المتحدة، قامت خمس شركات صينية كبرى مملوكة للدولة «بترو تشاينا كو ل.ت.د، وتشاينا لايف إنشورانس كو، وتشاينا بتروليوم & كيميكال كورب، وألومنيوم كورب اوف تشاينا، وسينوبيك تشانغهاي» بالإعلان عن نيتها بشطب اسمهم من بورصة نيويورك، علماً أنّ قيمة هذه الشركات السوقية تبلغ أكثر من 300 مليار دولار. المشكلة الكبرى هنا هي قيام الأمريكيين بتدقيق أكبر على أعمال الشركات الصينية المدرجة في الولايات المتحدة، والتي يصرّ المنظمون الأمريكيون منذ تشريع الكونغرس الذي تمّ تمريره عام 2020 أثناء إدارة ترامب على السير بهذا الاتجاه. التشريع بحدّ ذاته جاء على خلفية فشل المفاوضات المطولة مع المنظمين الأمريكيين للوصول الكامل إلى تفتيش أوراق الشركات الصينية المدرجة في الولايات المتحدة، الأمر الذي تراه بكين «حملة موجهة» ضدّ الشركات الصينية ومحاولة «لفصلها مالياً».

من حيث الحسابات السطحية لا يؤثر انسحاب الشركات الصينية على بورصة نيويورك «التي تبلغ قيمتها اليوم 26,2 ترليون دولار»، ولا على الودائع الأمريكية في الشركات الصينية الخمس. كما أنّ ذلك لن يؤثر على عمليات الشركات الصينية الفعلية، فكمثال: ودائع الأسهم الأمريكية في شركة بيترو تشاينا تمثّل فقط 0,45% من قيمة رأس مال الشركة الكلي. لكن هل سيعني الانسحاب ضرراً لسمعة الأعمال في بورصة نيويورك؟ من المتوقع أن تكون هذه فاتحة للأمر. سيكون هذا الانسحاب بمثابة علامة بارزة يتم ملاحظتها في جميع أسواق البورصة، خاصة مع توقّع تزايد عدد الشركات الصينية التي تستعد لشطب قوائمها من الأسواق الأمريكية.

لكن ربّما يكون الوضع الأكثر إفهاماً لما يحدث هو إخضاع الشركات الأمريكية التي تعمل أو لديها فروع في الصين على قائمة المراقبة الخاصة. فقد وضعت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية 159 شركة مساهمة أمريكية تعمل في الصين على قائمة المراقبة الخاصة حتّى نهاية شهر تموز. إنّ هجرة الشركات الصينية ذات الوزن الكبير ستعني ضربة لبورصة نيويورك و وول ستريت عموماً، ويبدو أنّ الصينيين يريدون من هذه الخطوة دفع أصحاب السطوة في وول ستريت للضغط من أجل تغيير القوانين وعدم «تطفيش» الشركات الصينية.

من مصلحة الصين بالتأكيد الوصول إلى توافق للاستمرار في إجراء الأعمال في الولايات المتحدة، ولهذا فاللعبة الكبرى التي تجري بين واشنطن وبكين ستحدد استجابة الشركات الصينية المدرجة في الولايات المتحدة. ولا يقتصر ذلك على الشركات الكبرى المملوكة للدولة الصينية، بل على 250 شركة صينية أخرى مدرجة في الولايات المتحدة تتطلّع جميعها بحذر وبترقّب لما سيحدث لتتخذ قرارها بالبقاء أو المغادرة. لكنّ الولايات المتحدة تخاطر بدورها بالكثير أيضاً بالاستمرار بنهج توتير العلاقات مع الصين، وخاصة في الوضع الاقتصادي الذي تمرّ به اليوم. يمكننا أن نفهم ذلك بمثال: عقب زيارة بيلوسي لتايوان في 2 و3 آب، قام المحللون الصينيون بالتلويح بأنّ لمثل هذه الأعمال عواقب كبرى على العلاقات الثنائية الصينية– الأمريكية، بما في ذلك في الحقل الاقتصادي. وقد أعطوا مثالاً: القرار الذي اتخذته الشركة الصينية الرائدة عالمياً في صناعة البطاريات الخاصة بالمركبات الكهربائية، كونتمبراري أمبيريكس تكنولوجي كو. فبعد التوترات أعلنت الشركة عن تعليق خططها لبناء مصنع بقيمة مليارات الدولارات في شمال أمريكا.

في مرحلة بناء نظام عالمي جديد قد نضطر لمراقبة الكثير من التغييرات الأقلّ دراماتيكية من نزاع عسكري

المواجهة بصحبة روسيا وتحييد آسيان

تدرك الصين بأنّها بحاجة لتثبيت موقفها العسكري والجغرافي بحيث تمسح من رأس الأمريكيين وهم القدرة على إشعال فتيل مواجهة مباشرة حقيقي. أعلنت وزارة الدفاع الصينية في 17 آب عن مشاركتها في مناورات القيادة والأركان الاستراتيجية في فوستوك 2022 في روسيا، والمقرر عقدها ما بين 30 آب إلى 5 أيلول. ستشارك في المناورات كلّ من الهند وبيلاروسيا وطاجكستان ومنغوليا ودول أخرى. فوستوك هو أحد الأحداث الرئيسية في دورة التدريب السنوية للقوات المسلحة الروسية لاختبار الاستعداد الوطني لحرب واسعة النطاق وعالية الكثافة، ضدّ خصم نظير متقدّم تقنياً في صراع متعدد الاتجاهات.

جاء الإعلان الصيني بعد يوم من استخدام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لغة قاسية بشكل استثنائي لإدانة «نخب العولمة الغربية»، متهماً إياهم بإثارة الفوضى و«تأجيج صراعات طويلة الأمد وجديدة، والمتابعة فيما يسمّى بسياسة الاحتواء. وكما قال بوتين، فهذه القوى بحاجة لصراعات كي تتمكن من الحفاظ على هيمنتها، مشيراً إلى تايوان: «الناتو يزحف شرقاً، ويبني بنيته التحتية العسكرية... قامت الولايات المتحدة مؤخراً بمحاولة أخرى متعمدة لتأجيج النيران وإثارة الاضطرابات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إنّ الهروب الأمريكي نحو تايوان ليس مجرّد رحلة يقوم بها سياسي غير مسؤول، ولكنّه جزء من استراتيجية أمريكية هادفة ومدروسة تهدف لزعزعة استقرار الوضع، وزرع الفوضى في المنطقة والعالم... إنّهم يريدون أن ينقلوا اللوم عن إخفاقاتهم إلى دول أخرى، وبالتحديد روسيا والصين». تدرك الصين بأنّ ردع الولايات المتحدة عن الحرب، أو مقابلتها في حرب، سيحتاج لجهود منسقة مع روسيا، العدو اللدود الآخر للولايات المتحدة.

ولأنّ الولايات المتحدة تستفيد من التوتر والفوضى، تدرك الصين أنّ عليها أن تسعى إلى تحييد دول كانت قد نشبت معها خلافات، وتعزيز علاقاتها بدول حليفة لمستويات جديدة. آسيان هي المثال الممتاز عن هذا الإدراك الصيني. في تشرين الثاني 2020 وقعت الصين مع دول آسيان «اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة»، والتي ضمّت أيضاً كلًا من أستراليا ونيوزلندا وكوريا الجنوبية واليابان. ثمّ بعد عام تمّ الإعلان بشكل رسمي عن الشراكة الاستراتيجية بين الصين ودول آسيان.

من بين دول آسيان التي تسعى الصين لتحييدها أو ضمّها إلى صفها حتّى: سنغافورة والفلبين اللتان تحويان قواعد عسكرية أمريكية. بكين اليوم هي الشريك التجاري الأكبر لسنغافورة، وهي أحد الشركاء التجاريين الأكبر للفلبين. تسعى الصين لتوسيع نفوذها في هذين البلدين، حيث تعمل على أنّ ترجح كفّة الترابط الاقتصادي والمصالح المشتركة على قدرات التلاعب السياسي بهما ليكونا في الصفّ المناهض للصين.

دولة آسيان الأخرى التي يوجد خلافات بينها وبين الصين: فيتنام، وقد وصل الأمر إلى اندلاع نزاع عسكري بينهما في 1979. رغم حذر فيتنام في تطوير علاقات مع الصين، تعمل الصين بشكل نشط لتعزيز تأثيرها في فيتنام، خاصة أنّ مستوى تكامل سلاسل التصنيع يجبر البلدين على مواجهة مصير مشترك، مثال: ما حدث عند مصادرة الولايات المتحدة لألواح شمسية مصنّعة في فيتنام، لأنّها تحتوي على مواد مصنّعة في الصين، قبل أن تجبر إدارة بايدن على استصدار استثناء بحقّها. الأمر الآخر أنّ الصين اليوم هي الشريك التجاري الأكبر لفيتنام، بينما في 2019 كانت الولايات المتحدة هي من تحتل هذا الموقع. في لفتة ذات مغزى، عند لقاء وزير الخارجية الصيني مؤخراً مع نائب رئيس الوزراء الفيتنامي، اقترح مجموعة كبيرة من المشاريع المشتركة، وأن يعمل البلدان بشكل مكثف لبناء «مجتمع صيني– فيتنامي لقدر واحد».

لم تبدأ بوادر المواجهة الأمريكية الصينية هذه الفترة، وليست مسألة تايوان وما تبعها سوى حلقة في سلسلة بدأت منذ عدّة سنوات. لا أحد يمكنه أن يجزم إن كانت المواجهة ستتصعد إلى نزاع مسلح، ولكن لا يبدو أنّ الطرفين اليوم يريدان ذلك. في مرحلة بناء نظام عالمي جديد، قد نضطر لمراقبة الكثير من التغييرات الأقلّ دراماتيكية من نزاع عسكري، ولكن المؤثرة في ساحة الصراع لدرجة أنّه سيتعيّن علينا متابعة تتالي الأحداث السريع ببوصلة أكثر ثباتاً استراتيجياً.

لمحة علمية عن تقنيات «استمطار السُّحب»

استمطار السَّحب نوع من تعديل الطقس لتغيير كمية أو نوعية هطول الأمطار، عن طريق تشتيت مواد في الهواء تعمل لتكثيف السُّحب، أو كمكوِّن للنوى الجليدية، والتي بدورها تُغيِّر العمليات الفيزيائية الدقيقة داخل السحابة. يمكن أن تَسْتَمطِرَ السَّحب بطرائق عديدة «الثلج الجاف، ويوديد الفضة، ويوديد البوتاسيوم» وهي المواد الكيميائية الثلاث الأكثر استخداماً. وتَسْتَمطِرَ السَّحب لتعزيز هطول الأمطار في منطقة ما، وتشتيت الضباب والغيوم بحيث يبقى المكان جافاً، وتقليص الغطاء السحابي، وتنقية الهواء من التلوُّث، والمساعدة بإطفاء حرائق الغابات.

■ د. غسّان سالم
تلخيص: قاسيون

ندرة الوصول للمياه العذبة عالمياً

الماء أهم مورد متجدّد طبيعياً. وتُعدُّ الأنهار والخزانات والمياه الجَوفية المصادرَ التقليدية الأساسية للمياه، إضافة للبحيرات والأنهار. هذه الموارد في خطر بسبب الطلب المتزايد، وتغيير أنماط استخدام الأراضي والتوسُّع السكاني.

شهد توافر المياه تدهوراً مطّرداً في أجزاء كبيرة من العالم في السنوات الأخيرة. وتشارك العديد من الدول التي تقع في الأجزاء شبه القاحلة في مشاريع هندسة المناخ على أمل توسيع وصولها إلى موارد المياه العذبة.

يغطي الماء حوالي 70% من سطح كوكبنا. ولكن المياه العذبة التي نشربها، ونستحمُّ بها، ونستخدمها لري حقولنا الزراعية نادرة للغاية؛ إذ إنّ 3% فقط من المياه على الأرض مياه عذبة، ومن هذه الـ 3% ثلثاها محبوسة في الأنهار الجليدية، أو يتعذَّر على البشر الوصول إليها. لهذا السبب، هناك ما يقرب من 1،1 مليار شخص حول العالم لا يحصلون على المياه، وما مجموعه 2،7 مليار شخص يعانون من ندرة المياه لشهر واحد على الأقل من السنة. ويؤثِّرُ الصرف الصحي غير الكافي على 2،4 مليار شخص، وهو مشكلة أخرى؛ لذا، فإنَّ هؤلاء الأفراد معرَّضون لخطر الإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه، مثل: الكوليرا، وحمى التيفويد من بين أمراض أخرى. تسبب أمراض الإسهال وحدها في كلّ عام وفاة مليوني شخص، معظمهم من الأطفال.

تكوين السحابة

تتكوَّن السُّحب نتيجةً لبخار الماء الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة على الأرض. وحينما يرتفع البخار يبرد. والجسيمات المحمولة بالهواء من أنواع مختلفة تصطدم بالبخار، الذي يتكثَّف حولها في عملية كيميائية تعرف باسم تكثيف النوى. وتنتج هذه العملية جزيئات أكبر من قطرات الماء. وتستمرُّ قطرات الماء خفيفة الوزن بالطيران وتشكِّل الغيوم التي نعرفها. تتطلَّب هذه العمليةَ لتشكيل السحب ظروفاً جوية معينة، من أهمِّها: الرطوبة النسبية العالية بين 60% إلى 100%.

منهجية استمطار السحابة

تحدث العاصفة الممطرة حينما تتجمَّع الرطوبة حول الجسيمات المحمولة في الهواء بصورة طبيعية، كالغبار والرمل، ممّا يوصل الهواء إلى نقطة التشبُّع التي عندها لا يعود بإمكانه الاحتفاظ بالرطوبة، فتتساقط القطرات على صورة مطر. يؤدِّي استمطار السُحب إلى تسريع العملية، وذلك عن طريق إضافة مزيد من «النوى» التي يمكن أن تتكثَّف حولها قطرات الماء. وكنواة يمكن استخدام الأملاح «يوديد الفضة، ويوديد البوتاسيوم» أو الجليد الجاف «ثاني أوكسيد الكربون في حالة صلبة»، وهذه هي المركبات الأكثر استخداماً في عملية استمطار السُحب. يمكن أن تُنتجَ بلورات ثلجية عند درجات حرارة أعلى من يوديد الفضة. وأصبح استخدام المواد الاسترطابية، مثل: ملح الطعام، أكثر انتشاراً نتيجة للأبحاث الإيجابية. حينما تتراوح درجات الحرارة داخل السُحب بين 7 و20 درجة مئوية، يحدث مزيد من تساقط الثلوج أثناء استمطار السُحب. ويحدث تجميد النوى بسبب إدخال مادة كيميائية «مثل يوديد الفضة» ذات بنية بلورية مماثلة للموجودة في الجليد.

تُستَمطرُ السُحب بواسطة ثلاث طرائق متميزة «حسب الظروف الجوية للغيوم، ونوع السُحب المستهدفة»: استمطار سحابة استرطابية، واستمطار سحابة ساكنة، والاستمطار الديناميكي للسُحب.

استمطار سحابة استرطابية

يُشير مصطلح استرطابي إلى قدرة المادة على امتصاص رطوبة الماء من الهواء، ويستخدم استمطار سحابة استرطابية في السُحب الدافئة، السائدة في الإمارات العربية المتحدة، والتي تستخدمها لأنَّ السُحب عبارة عن ركام الحمل الحراري. وتستخدم هذه المنهجية معادن الملح، مثل: الصوديوم والبوتاسيوم والمغنيسيوم، والتي يعتقد أنها الأجنَّة التي تتكوَّن منها قطرات المطر، إذ أنها تزيد من حجم القطرات، ممّا يسرِّع من التكثيف الكيميائي، ويزيد احتمالية هطول الأمطار.

استمطار سحابة ساكنة

يتم نشر يوديد الفضة في السُحب، المعروف أيضاً بالجليد الجاف. وعلى عكس استمطار السُحب الاسترطابية، تطبق هذه الطريقة على السُحب ذات الأساس البارد بدرجات حرارة تتراوح من سالب 10 إلى سالب 25. ومن ثمّ يجب استخدام المواد الجليدية في هذه المنهجية؛ لأنّهَا تزيد من تركيز بلورات الجليد في السُحب، إمّا عن طريق تكوين بلورات جديدة، أو عن طريق تجميد قطرات باردة. ولا يتضمَّن الاسم «استمطار السُحب الساكنة» حركة الهواء؛ لأنَّ جميع الظروف مستقرة أثناء العملية. هناك قيود على الظروف الجوية التي يجب أن تكون موجودة حتى يُرى استمطار السُحب الساكنة. ولا يمكن تطبيق هذه المنهجية في كل مكان، والحصول على نتائج ناجحة في منطقة ما لا يضمن أن يحدث الشيء نفسه في منطقة أخرى، ما لم تشبه ظروف الغلاف الجوي.

قد يكون استمطار السحب الطريقة الوحيدة لإنتاج المطر في مناطق جافة وله عدة ميزات وعدة عيوب

الاستمطار الديناميكي

لعلَّ الفرقَ الرئيس بين استمطار السُحب الساكنة والديناميكي الذي يؤثِّر على العملية تأثيراً كبيراً هو حركة الهَواء. إنَّ الهدف من استمطار السُحب الديناميكي هو زيادة التيارات الهوائية العمودية، ممّا يسمح بمرور كمية كبيرة من قطرات الماء عبر السُحب، وبالتالي، يزيد من فرص هطول الأمطار. وتطبق هذه الطريقة على السُحب الباردة أيضاً، والمواد المستخدمة جليدية أيضاً. ومع ذلك، يتطلَّب الاستمطار الديناميكي للسُحب مواد أكثر بكثير من الطريقة الساكنة. والاستمطار الديناميكي للسحب منهجية معقَّدة تتضمَّن قائمة طويلة من الخُطُوات، يجب تنفيذ كلّ منها بصورة صحيحة، أو يجب تكرار العمليّة بأكملها.

مزايا استمطار السَّحب

قد يكون الاستمطار الطريقة الوحيدة لإنتاج المطر في المناطق الجافة وقليلة الأمطار. ويفيد بزيادة النشاط الاقتصادي والزراعي وتحسين الظروف المعيشية في المناطق القاحلة بصورة كبيرة. وفي تنظيم الطقس والتحكم به في منطقة معينة. فالاستمطار يفعّل ما هو أكثر من إنتاج المطر، حيث ينظِّم بخار الماء، ويمنع الأضرار التي تسبِّبها حبّات البَرَد المدمّرة والعواصف. كما ويجعل الأماكن الجافة قابلة للعيش وصالحة للسكن والسياحة.

عيوب استمطار السَّحب

أولاً: احتمال ضرر المواد الكيميائية المستخدمة في استمطار السُحب، فلديها القدرة على الإضرار بالبيئة، ولا سيَّما النباتات التي تهدف استمطار السُحب إلى حمايتها. لم يكن هناك بحث مهم في الآثار البيئية لليود الفضي. هنالك نوع من تسمُّم يسبِّبه اليود، إذ يعاني المريض من سيلان الأنف، والصداع، والطفح الجلدي، وفقر الدم، والإسهال من بين أعراض أخرى. اكْتُشفَ لاحقاً أنَّه شديد السميَّة للأسماك والماشيةَ والبشر.

ثانياً: يستلزم استمطار السُحب وجود غيوم ممطرة، ولن يعمل على تشكيل سحابة أخرى، وقد تنتقل السُحب المستمطَرة إلى موقع آخر، وتتسبَّب في هطول الأمطار في غير الموقع المقصود.

ثالثاً: إنتاج مطر صناعي مكلف للغاية، إذ يجب نقل المواد الكيميائية إلى الهواء عبر الطائرات، والتي يصعب الوصول إليها في المناطق ذات الدخل المنخفض. قد تكون هناك حاجة لاستمطار السُحب في المناطق المنكوبة بالفقر، التي تعاني من الجفاف أو المجاعة.

رابعاً: إذا لم تُنظَّم أو يتم التحكم بها بصورة صحيحة، فيمكن أن يؤدِّي استمطار السُحب إلى ظروف مناخية غير مرغوب فيها، مثل: الفيضانات، والعواصف، ومخاطر البَرَد، وما إلى ذلك. لا تحتوي الأماكن التي لا تسقط عليها أمطار غزيرة أو التي لا تسقط فيها على الإطلاق عادةً على البنية التحتية للتعامل مع كثير من الأمطار. هذه المناطق قد تغمرها المياه بسرعة نتيجة استمطار خاطئ للسُحب.

■ المصدر: مراجعة بعنوان «استمطار السحب» بقلم الدكتور غسان سالم، صادرة عام 2022 عن مركز البيان للدراسات والتخطيط «مؤسسة بحثية غير حكومية مقرّها في بغداد، العراق».

إصدارات

صدرت كتب جديدة تعالج قضايا الرأسمالية والاشتراكية والبيان الشيوعي والاقتصاد السياسي والبيئة والجيولوجيا ومستقبل البشرية.

الاشتراكية أو الانقراض

يجادل مارتن إمبسون في كتابه الجديد الصادر مؤخراً عن بوكماركس «الاشتراكية أو الانقراض، معنى الثورة في وقت الأزمة البيئية» بأن النضال من أجل عالم مستدام لا يمكن أن ينجح بدون سياسات ثورية. ويتطلب ذلك نهاية الرأسمالية وبناء عالم اشتراكي جديد. ويجادل بأن الثورة ليست حلماً، أو رغبة مجردة، أو مفهوماً مجرداً عن التاريخ، ولكنها مطلب أساسي في عصرنا. في الحقيقة الثورة الاشتراكية هي الأمل الوحيد للبشرية.

الرأسمالية في الأنثروبوسين

في كتابه الجديد «الرأسمالية في الأنثروبوسين، الخراب البيئي أو الثورة البيئية» يتحدث جون بيلامي فوستر عن 11700 سنة مضت، والتي تطورت خلالها الحضارة الإنسانية عندما كانت الأرض موجودة ضمن ما يشير إليه الجيولوجيون باسم عصر الهولوسين، الذي انتهى حسب المقياس الزمني الجيولوجي، واستُبدل ببداية عصر الأنثروبوسين الجديد الأكثر خطورة حوالي عام 1950. تتميز حقبة الأنثروبوسين بـ «صدع بشري» في الدورات البيولوجية لـ نظام الأرض، الذي يمثل واقعاً متغيراً أصبحت فيه الأنشطة البشرية الآن القوة الجيولوجية الرئيسية التي تؤثر على الأرض. ويخبرنا الكتاب الجديد، أن النظام المعولم لتراكم رأس المال قد دفع البشرية إلى إفساد عشها. والنتيجة، هي حالة طوارئ كوكبية تهدد جميع الأجيال الحالية والمقبلة. وتلقي بظلال من الشك على استمرار الحضارة وبقاء البشرية نفسها.

صيد الشبح

تتحدث تشاينا ميفيل في كتابها الجديد الصادر في بريطانيا عن البيان الشيوعي، كيف يواجه كل جيل سياسي البيان الشيوعي من جديد، ويتعلم ما يجب التركيز عليه، ويجد المشاكل والأسئلة والتحليلات والإجابات والفجوات والحلول في وقته. وتقدم تشاينا ميفيل مناقشة خيالية عن أكثر الوثائق السياسية استمرارية في العالم الحديث.

الفقر الريفي

«رسل عدم المساواة، الفقر الريفي، الاقتصاد السياسي، الاقتصادي، 1760–1860» هو كتاب صادر حديثاً عن جامعة تورنتو لجيم هاندي. ويتحدث عن طرد العمال الزراعيين الإنكليز من الأرض بين عامي 1760–1860 بالرغم من أنهم كانوا أكثر المزارعين إنتاجية، في بلد يعاني من نقص دائم في الغذاء. يجادل هاندي بأن السياسات، مدفوعة من رأس المال، وهي التي أدت إلى قرن من الفقر والجوع في ريف إنكلترا.

أخبار ثقافية

مهرجان الأفلام الوثائقية

افتتح في موسكو يوم 15 آب مهرجان «دوكر» السينمائي الدولي للأفلام الوثائقية، بمشاركة 65 فيلماً من 25 بلداً، مثل: النمسا وبريطانيا وإيطاليا والصين والمكسيك وهولندا وبيرو والبرتغال وفرنسا. وبدأ مهرجان الأفلام الوثائقية في دار سينما «أكتوبر» في موسكو للمرة الثانية، وذلك بدعم من شبكة «كارو. أرت» السينمائية الروسية لعرض الأفلام، بمشاركة مخرجين من ألمانيا وباكستان. وافتتح المهرجان بعرض الملحمة التاريخية السينمائية «إفريقيا الحمراء» من إخراج ألكسندر ماركوف. وسيعرض في حفل اختتامه فيلم «مدينة الرياح الناطقة» من إخراج الإيراني علي رضاء ديغان. وستعرض الأفلام الفائزة في دور السينما في موسكو وبطرسبورغ ويا روسلافل.

خطة التنمية الثقافية

كشفت الصين عن خطتها للتنمية الثقافية خلال فترة الخطة الخمسية الرابع عشرة «2021–2025» لتعزيز الثقافة الاشتراكية وبناء الصين كدولة ذات أسس قوية. واعتبرت الخطة التي وصفت الثقافة بأنها روح الدولة والأمة، وكذلك روح الحوكمة الوطنية، فبدون ازدهار الثقافة الاشتراكية وتطويرها، لن يكون هناك تحديث اشتراكي. وتهدف الصين إلى تحقيق ازدهار أكبر للثقافة، وزيادة جاذبية الثقافة الصينية، والمزيد من التحسين في نظامها الثقافي. وصدرت الخطة بشكل مشترك من قبل المكتبين العامين لكل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة، وتم وضع الخطة وفقاً للأهداف طويلة المدى حتى عام 2035.

كانوا وكنا

كتبت جريدة الأيام السورية في شهر آب من عام 1942 عن ضرورة فتح الجبهة الثانية ضد النازية، وعن المدافعين عن ستالينغراد وكليتسكايا. ونشرت أخبار الحرب العالمية الثانية على الصفحات الأولى للصحف السورية في ذلك الزمان. وكانت سورية نفسها قد وقعت تحت الاحتلال النازي لفترة قصيرة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	وائل منذر	0935662555

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حلب	جمال عبدو	0933796639
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/08/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

التنظيم الاجتماعي وكبح الاصطدام البربري

في ظل تسارع وتصاعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عالمياً، فإن البحث في قنوات تصريف عدم الرضى العام يحتل موقعاً أساس في مسار التطور العام للأحداث. وتحتل بنية المجتمع وتنظيمها أهمية حاسمة، فالفروقات في التنظيم الاجتماعي التي تتفارق بين الدول ستحدد مسار تصريف "العنف" الاجتماعي، ابتداءً من جهاز الدولة «وضمناً الجيش» وحضوره في حياة المجتمع، وصولاً إلى المنظمات العمالية والأهلية وغيرها. فقوة التنظيم وضعفه هي محددات لتطور عملية الاصطدام الحاصلة اليوم، والتي ستتصاعد مستقبلاً، والتي ستكون معياراً لتطور المجتمع المعني نفسه.

■ د. محمد المعوش

عودة لأعلى منصة تاريخية

إنطلاقاً من أن الليبرالية خلال العقود الماضية، على المستوى الثقافي والسياسي والإجتماعي الموضوعي دفعت وعملت على تعظيم التفكك الاجتماعي وضرب كل بنى التنظيم الاجتماعي، فإن البحث في التنظيم الحالي للمجتمعات ومدى تطوره يجب أن يبحث بالمدى الذي أثرت به الليبرالية في بنى المجتمعات. يعود بنا ذلك إلى أعلى منصة تنظيمية وصلها المجتمع المعني خلال مرحلة صعود الحركة الشعبية، التي كانت هي الرافعة الموضوعية لتطور أطر التنظيم الاجتماعي والسياسي الأكثر تطوراً في التاريخ الحديث، والتي أخذت أشكال النقابات والأحزاب والمنظمات الأهلية وغيرها، وصولاً إلى التطور في جهاز الدولة نفسه ومستوياته، وهناك العائلة أيضاً. ولا نقول: إن قوة هذا التنظيم الاجتماعي عامل إيجابي بالمطلق في مختلف الدول، بل هو يحمل تناقضاً في دوره، انطلاقاً من الاتجاه السياسي الفاعل «أو الأكثر هيمنة» في هذا المجتمع أو ذاك. أي في مدى قدرته على تمثيل الاتجاه العام للحركة. وبشكل ملخص، إن المجتمعات التي تطور فيها الصراع السياسي ما قبل هيمنة عقود الليبرالية تحمل عناصر أمان تنظيمي أعلى من غيرها، وهي ربما ستكون أكثر جاهزية لتلقي الاصطدام الحاصل ضمن المجتمع نفسه. ولكن مجدداً، يتداخل عنصر الأمان هذا مع الملامح السياسية وليس فقط التنظيمية للمجتمع المعني، أي في الطابع التاريخي لتشكل التنظيم الاجتماعي المعني.

عناصر الحياة تدافع عن نفسها

على الرغم من الفروقات التي قد تطبع تطور الحركة، إلا أن اتجاهها العام يمتاز بالتقدمية، انطلاقاً من الظرف التاريخي الحالي. إن أهمية التنظيم الاجتماعي نابعة من كونه يعبّر عن أجسام تحمل فيها عناصر حياة هي عرضة للتدمير بمعزل عن جذريتها السياسية، أي بمعزل عن وعيها الأيديولوجي التي تحمله. فطابع الهجوم الحاصل اليوم، ضمن صيغة البربرية- الفناء، هي التي تعطي الطابع التقدمي لأدوار التنظيم الاجتماعي. أي في كونها تحمل عناصر حياة تاريخية، هي نفسها نتيجة اتجاه تقدمي في التاريخ الماضي لهذه المجتمعات. والظروف التي ينوجد فيها المجتمع البشري تفرض على عناصر الحياة تلك أن تدافع عن نفسها، ونتيجة التشابك العالي للقضايا وانطراحها كلها على طاولة البحث، يجعل من الصعوبة على مسار الحركة أن يتفلّت من الشروط العامة للتغيير، كما كان يمكن أن يحصل في ظروف تاريخية سابقة. فالحدة والعمق الخاصين بالأزمة يفرضان مسلكاً إجبارياً على الحركة «أليست بعض نخب أوروبا والغرب بشكل عام اليوم تعي ضرورة التخلي عن خطوات هي تدميرية على الغرب نفسه؟!».

المجتمعات الأقل تنظيماً ستتجه للفوضى أكثر بسبب انخفاض تأطير التوتر الاجتماعي ويمكن إيجاز ذلك ضمن معادلة الزمان- المكان التي يتخذها التنظيم الاجتماعي

نماذج مختلفة

إن تطور الحركة السياسية هو الذي يمثل المقياس لتطور التنظيم الاجتماعي، ولهذا مثلا فإن التطور الأعلى نجده لدى روسيا والصين، وبقية الدول التي تطورت فيها التجربة الإشتراكية إلى مديات أبعد. بينما تلك الأقل تطوراً هي التي لعب فيها الاتجاه الاقتصادوي دوراً فاعلا عبر تطور النقابات تحديداً، التي كانت سقف تطور الحركة. بينما الدول التي كُبحت فيها الحركة السياسية «الصراع نفسه» فلم تتطور فيها عناصر التنظيم الاجتماعي الحديث بشكل كاف. وهذا العنصر نفسه هو المحدد لمدىً فعالية الليبرالية لاحقاً. فالدول الأعلى تنظيماً كان تأثير التفكك الليبرالي عليها أقل من تلك الدول التي فيها التنظيم أضعف. وللمناسبة، فالدول الأعلى تنظيما هي التي تتخذ «وستتخذ» موقفاً أقرب وأنسب وفقاً لمصالح التطور التاريخي للبشرية، وان اختلف المستوى والشكل الذي يظهر به هذا الموقف. إذاً، إن تصنيف طابع الحركة السياسية في مرحلة الصعود الثوري في القرن الماضي هو معيار لتحديد كيف يمكن لحركة الحياة أن تدافع عن نفسها اليوم. فالمجتمعات التي تطورت فيها الحركة الاقتصادوية النقابية سيكون فيها حضور الجسم النقابي هو الملح العام، أما في الدول التي تطورت بها التجربة السياسية إلى المستوى السياسي الجذري فإن الحركة ستتخذ طابعا سياسياً أوضح «روسيا والصين، دور الجيش وجهاز الدولة والمنظمات العمالية- الأكاديمية بشكل عام». وفي بعض المجتمعات ستظهر حركة الحياة بشكل أكثر "أهلية" عبر المؤسسات التقليدية العائلية والدينية «نموذج الحركة الأهلية- الدينية الصربية في الأيام الماضية مثالاً، للدفاع عن الثقافة التقليدية للمجتمع في وجه "حركة التحول الجنسية" المعمّمة عالمياً».

اتجاه عام متداخل العناصر

لن يتخذ شكل الاصطدام مساراً يمكن تحديده عبر نموذج واحد مسبق بسبب تداخل العناصر التي تحدد ملامحه، ولكن كخلاصة عامة، فإن عنصر التنظيم الاجتماعي على مختلف أشكاله سيكون عنصراً أساس في تطور الحركة، ومدى تماسك المجتمع في وجه نتائج الاصطدام. المجتمعات الأقل تنظيماً ستتجه للفوضى أكثر بسبب انخفاض تأطير التوتر الاجتماعي. ويمكن إيجاز ذلك ضمن معادلة الزمان- المكان التي يتخذها التنظيم الاجتماعي. فكلما اتسع التنظيم بالمعنى المكاني- الجغرافي، وكان متضمناً لمدى زمني أبعد «تطوره السابق وبعد خطه المستقبلي» أي العقل التاريخي الذي يحكمه، كلما كان هذا المجتمع أكثر قدرة على تلقي الاصطدام الحاصل. والأمثلة على ذلك كثيرة، ولهذا فربما ستكون الولايات المتحدة الأمريكية هي المجتمع الأكثر هشاشة بين الدول الحاضرة على الساحة.